

الثلاثيات فى النحو العربى

د . محمود شرف الدين

١- الحركات والتطريز

يقصد بالتطريز ما لجأت إليه العربية الفصحى من اتخاذ وسائل و ألوان شكلية مختلفة لتمييز بين الكلمات والعناصر التركيبية الأخرى أثناء قيامها بوظائفها النحوية . وهذه التطريزات تمت على المستوى الصوتى ، والصيفى ، والتركيبى، وكانت الحركات فى اللغة العربية من أهم وسائل التطريز أو التتميق على المستوى الأول .

يقول « ابن يعيش » : « لما افتقرنا الى علامات تدل على المعانى ، وتفرق بينها ، وكانت الكلم مركبة من الحروف ، وجب أن تكون العلامات غير الحروف لأن العلامة غير المعلم كالطراز فى الثوب ، ولذلك كانت الحركات هى الأصل » (١) -

ويلاحظ أن النحويين قدموا معطياتهم حول الفكرة السابقة فى نمط من التصنيف الثلاثى المحكم ، الذى أملته طبيعة اللغة العربية فى كثير من الأحيان . وفيما يلى تتبع لدور الحركات فى التطريز اللغوى على ضوء من هذا التصنيف الثلاثى .

١- علامات الإعراب :

لما كانت حالات الأعراب ثلاثة ، كانت علاماتها أيضا ثلاثية ، (٢) سواء كانت هذه العلامات ظاهرة أو مقدره ، فسبب التقدير قدم أيضا في تصور ثلاثي فهو إما أن يكون للتعذر مع المقصور ، وأما للثقل مع المنقوصى ، وأما لمناسبة ياء المتكلم - وهذا من أوليات النحو العربى .
 وعلامات الإعراب أما أصلية ، وهى الضمة والفتحة والكسرة مع الأسماء ، والضمة والفتحة والسكون مع الفعل المضارع ، وقد وزعت العربية بذكاء شديد امكانياتها الصوتية الحركية على الحالات الإعرابية المختلفة على المستوى الشكلى ، لكنها لم تقفل الباب دون تقارب بين هذه الحالات إعرابية على المستوى المعنوى ، مما يؤذن بما أسميه ثبات النسبة وتغير الشكل (٣) -

ودليل اتخاذ الحركات وسيلة تطريزية أن العربية لما لم تجد حركة رابعة كى تكون علامة لجزم المضارع لجأت إلى عدم الحركة إعمالا لما يسمى بالقيم الخلافية وكان عدم الحركة هو العلامة .
 وافترض النحويين أن هناك علامات أصلية ، وأخرى فرعية ناشئ عن فكرة ، تكاد تكون منطقية ، فقد ألفوا الضمة فى الأسماء علامة لرفع المفرد - غالبا - فاعتبروها فى المفرد أصلا ، يفرع عنه علامة رفع غير المفرد من حيث إن المفرد أصل لغير المفرد .
 لكن هذه الفكرة سرعان ما تنقض نفسها حين يعلم أن الضمة ليست علامة أصلية للرفع فى المفرد فقط ، بل هى كذلك مع جمع التكسير وجمع المؤنث السالم ، والفتحة كذلك علامة أصلية لنصب المفردات وجمع التكسير وهكذا الحال مع الكسرة إلا ما منع من المفرد وجمع التكسير من الصرف .

ولذلك فإن هذا التوزيع لا يبد و عندى إلا أنه مسألة تطريزية شكلية لجأت إليها العربية ، أمنا للبس وإزالة للغموض .
ولعل ما يعزز هذا الاستنتاج ، أن العربية توزع مرة أخرى بذكاء شديد إمكانياتها الحركية الطويلة على الحالات الثلاث .
ويبدو أن النحويين اعتبروا الحركات الطويلة من الحروف ، فذهبوا إلى أنها فرع في العلامة ، لكن الواقع أنها إشباع للحركات أو مركبة من أكثر من حركة (٤) -

والتوزيع الثلاثي كان واضحا هنا كذلك ، فكانت الفتحة الطويلة « الألف » للمثنى المرفوع ، والضمة الطويلة « الواو » لجمع المذكر السالم المرفوع ، ولما لم يبق من الحركات الطويلة إلا الياء أعطتها لجمع المذكر السالم في حالتى النصب والجر ، ثم أعطت المثنى الحركة المزدوجة Diphthong في حالتى النصب والجر تاركة للسياق التركيبى مهمة التفريق بينهما (٥) -

ويلاحظ بهذا الصدد التوازن فى التلوين اللغوى ، فالياء التى اتخذت علامة لنصب المثنى وجمع المذكر السالم وجرهما سبقت بفتحة وتليت بكسرة مع الأول ، والعكس صحيح مع الثانى ، فالفتحة قبل ياء المثنى تقابلها كسرة قبل ياء الجمع والكسرة بعدها فى المثنى تقابلها فتحة فى الجمع .

وفى ضوء من هذا التوازن المتعادل نجد الكسرة علامة لنصب جمع المؤنث السالم وجره ، كما نجد الفتحة علامة لنصب الممنوع من الصرف وجره .

كذا يتضح التوزيع الثلاثى فى اتخاذ الحركات الطويلة الثلاثة علامات لاعراب الأسماء الستة فى حالاتها لإعرابية الثلاثة (٦) .

وتتضح فكرة التطريز و اتخاذ هذه العلامات الثلاثة قيما خلاقية مما يقوله « ابن يعيش » عن إعراب المثنى :» وإنما كانت هذه الحروف هي المزيدة دون غيرها لخفتها ، وذلك أن أخف الحروف حروف المد واللين ، وهي الواو والألف والياء ، وقد كان القياس أن يكون الرفع بالواو والنصب بالألف ، والجر بالياء وكذلك الجمع الذي على حد التنبيه لتعذر الحركات فيهما ، لأن حكم العلامات أن تكون بالحركات اذ كانت أقل وأخف ، فلما كانت الحركات متعذرة لاستيعاب الواحد لها عدلوا إلى أشبهها من الحروف ، غير أنهم أرادوا الفصل بين إعراب التنبيه والجمع ولم يكن الفصل بينهما بنفس الحروف لأنها سواكن ففصلوا بينهما بالحركات التي قبل هذه الحروف ، فكان ينبغي أن تكون تنبيه المرفوع بواو مفتوح ما قبلها وتنبيه المجرور بالياء وتنبيه المنصوب بالألف ، ويكون رفع الجمع بواو مضموم ما قبلها وجمع المجرور بياء مكسور ما قبلها ، وجمع المنصوب بالألف ، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ، ولو فعلوا ذلك لوقع الفرق بين التنبيه والجمع في المرفوع والمجرور لأن ما قبل الواو والياء في التنبيه مفتوح وفي الجمع على غير ذلك ، إلا أنه كان يلتبس تنبيه المنصوب بجمعه فأسقطوا الألف من علامة النصب وجعلت علامة الرفع في التنبيه فبقى النصب بلا علامة فألحق بالجر . وكان إلحاقه بالجر أولى لأمر منها : أن الجراً قوى من الرفع لأن الجر مختص بالأسماء ، ولا يكون في غيرها فكان إلحاقه به أولى ، الثاني : أن النصب أخو الجر ، وإنما كان أخاه لأنه يوافقه في كناية الإضمار نحو ضربتك وغلامك ، الثالث : أنهما شريكان في وصول الفعل إليهما على سبيل الفضلة غير أن وقوعه على المنصوب بلا واسطة وعلى المجرور بواسطة حرف

الجر ، ألا ترى أن لافرق فى المعنى بين قولنا نصحت زيدا ونصحت لزيداً (٧) .

فلا بد للإعراب من علامات ، والأصل فى العلامات أن تكون حركات ، ولما استوعب المفرد الحركات الثلاثة لجأت العربية الى الحروف التى تؤاخذ الحركات أوقل إلى الحركات الطويلة وكان أمامها الخيار التالى :

| | | |
|--------|--------|-------|
| الجمع | المثنى | |
| محمدون | محمدون | الرفع |
| محمدان | محمدان | النصب |
| محمدين | محمدين | الجر |

ولو كانت قد فعلت هذا لما تحقق التطريز تحققاً كاملاً وللتبس المثنى بالجمع فى حالة النصب ، ولذلك فقد لجأت العربية إلى البديل الاخر :

| | | |
|--------|--------|-------|
| الجمع | المثنى | |
| محمدون | محمدان | الرفع |
| محمدين | محمدين | النصب |
| محمدين | محمدين | الجر |

فقد رأت العربية أنها من الممكن أن تخالف بين علامات الإعراب فى المثنى والجمع بإعطاء المثنى المرفوع حرف مد خالصاً وهو الألف ، وكانت العربية قد ألفت وجنود الألف مع المثنى فى حالات أخرى منها - مثلاً - ضمير المخاطب والغائب ، « أنتما وهما » ، والفعل المضارع المسند إلى المثنى المخاطب والغائب ، كما أعطت الجمع حرف مد خالصاً وهو الواو . ولم يبق فى حوزتها من حروف

المد أو اللين الا الياء فوزعته على حالتى النصب والجر مع التفريق بينهما مع المثنى وبينهما مع الجمع بفتح ما قبلها مع الأول وكسره مع الثانى .

ومن الملاحظ أن النصب أشبه الجر فى الحالتين لتبريرات ساقها ابن يعيش وهى أيضا تبريرات ثلاثة قائمة على أساس مبدئى ، وآخر صوتى ، وثالث تركيبى ، وكلها أساس لها اعتبارها فى الدراسة النحوية بلا جدال .

وعن المؤاخاة بين النصب والجر و اتخاذ العلامات وسيلة تطريزية يقول ابن يعيش فى موضع آخر : « جعلت حروف الجر جارة ، ولم تفض الى الأسماء النصب من الأفعال قبلها لأنهم أرادوا الفصل بين الفعل الواصل بنفسه وبين الفعل الواصل بغيره . وجعلت هذه الحروف جارة لتخالف ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القوى ، ولما امتنع النصب لما ذكرناه لم يبق الا الجر ، لأن الرفع قد استبد به الفاعل واستولى عليه ، فلذلك عدلوا الى الجر لأن الجر أقرب إلى النصب من الرفع لأن الجر من مخرج الياء والنصب من مخرج الألف ، والألف أقرب إليها من الواو » (٨) -

« وابن يعيش » فى الاقتباس السابق يعقد أواصر القرابة الصوتية بين الجر والنصب بموازنة بين حروف المد الثلاثة الألف والواو والياء . ويبقى أن « ابن يعيش » كان يدرك تماما القيمة الخلافية التى لجأت إليها العربية حين اتخذت علامات الأعراب الثلاثة وسيلة تفريقية بين مواقع الكلمات ، فإنه لما استبد الرفع بموقع الفاعل لم يبق إلا النصب والجر - فأعطى النصب للكلمات التى تصل إليها الأفعال بنفسها ، وبقي الجر للكلمات التى تعجر الأفعال عن

أن تصل إليها بنفسها إلا أن النصب والجر أخوان -

٢ - ضبط ثلاثي ومعان ومواقع ثلاثية :

وظالما كانت العلامات أمارات على المواقع النحوية نجد في التراكيب العربية كلمات يمكن تلونها بالعلامات الثلاثة مع اختلاف وظيفتها مع كل علامة ومن هذا قول الشاعر :

ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم
فيروى ، ، ظبية ، ، على ثلاثة أوجه الرفع والنصب والجر ، فمن رفع
فعلى الخبر واسمها محذوف مقدر ، والمعنى كأنها ظبية تعطو ،
ومن نصب فعلى أنها اسمها والخبر محذوف منوى كأنه قال : كأن ظبية
هذه المرأة ، فهذه المرأة الخبر ، وأما الجر فعلى إضمار حرف
الجر وهو الكاف وأن مزيدة والمعنى كظبية (٩) .

وقد يتجاور الاسمان على معنى « من » فى إضافة المعنوية
فيجوز فى الاسم الثانى الرفع على أنه صفة ، والنصب على أنه تمييز
والجر على إضافة فتقول :

هذا خاتم ذهب ، ذهباً ، ذهب ، هذا خاتم من ذهب (١٠) والضبط
الثلاثى يجوز أيضاً فى معمول الصفة المشبهة ، ولكل ضبط معنى ،
فيجوز فيه الرفع كأن يقال : هذا رجل حسن وجهه وكثير ماله ، وهذا
هو الأصل لأن الحسن إنما هو للوجه ، والكثرة إنما هى للمال ، ولذلك
ارتفعا بفعلهما ، وليس فيه نقل ولا تغيير والهاء فى وجهه وماله هو
العائد إلى الموصوف الذى هو رجل الثانى : مرتت برجل حسن الوجه
بالإضافة وإدخال الألف واللام . أما اختيار الإضافة فلأن هذه الصفات
المشبهة بأسماء الفاعلين غير معتبر بفعلها لأن أفعالها غير مؤثرة
كضارب وقاتل ، وإنما حدث لها هذا المعنى وهذا الشبه بأسماء

الفاعلين بعد أن صارت أسماء ، وكانت غير مستغنية عن الاسم الذى بعدها فأضيفت الى ما بعدها كسائر الأسماء إذا اتصلت بأسماء نحو غلام زيد .

وأما الثالث وهو هذا رجل حسن وجهاً فيحتمل نصب وجه أمرين أحدهما : أنه منصوب بحسن على حد المفعول كما يعمل ضارب فى زيدا اذا قلت هذا ضارب زيدا على التشبيه به كما رفع الوجه فى قولك حسن وجهه على التشبيه به ، الثانى : أن يكون منصوباً على التمييز لأنك بينت بالوجه موضع الحسن (١١) . فالعلاقة بين حسن ووجهه - مثلاً - قد تكون علاقة الفعل بالاسم على الرفع وأحد وجهى النصب ، أو علاقة الاسم بالاسم على الجر والوجه الآخر للنصب ، والعلامة الإعرابية هى الكاشفة لنوعية العلاقة .

كذا نجد الضبط الثلاثى المتنوع الموقع فى معمول كم الخبرية كما فى قول الشاعر :

كم بجود مقرف نال العلا وكريم بخله قد وضعه
يروى مقرف بالجر بإضافة « كم » إليها مع الفصل ، ويروى بالنصب على التمييز ، كما يروى بالرفع على الابتداء وكم الخبر ، وحسن الابتداء به وهو نكرة لوصفه بقوله « نال العلا » ، أو يكون « كم » مبتدأ ومقرف الخبر (١٢) .

ومعمول كم فى نحو قول الفرزدق :

كم عمه لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشارى يجوز فيه الرفع ، والنصب ، والجر ، فالنصب على أنه تمييز ، والجر على أنها كم الخبرية، والرفع على معنى كم مرة حلبت على عماتك عشارى والمبتدأ كم ، وحسن الابتداء به ، حيث وصف بالجار

والمجرور وهو « لك » وقوله « قد حلبت على عشارى » فى موضع الخبر (١٣).

وأجود هذه الأوجه الجر لأنه خبر والأظهر فى الخبر الجر ...
وبعد النصيب (١٤).

وكذا تجوز الضبوط الثلاثة فيما بعد الواو فى نحو : حسبك و زيدا
فينصب على أنه مفعول معه ، أو مفعول به باضمار يحسب ... ويجوز
جره فليل بالعطف ، وقيل باضمار « حسب » أخرى ، ورفع بتقدير
« حسب » فحذفت وخلفها المضاف اليه ، ورووا بالأوجه الثلاثة .

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهند (١٥)

وقد يرد الضبط الثلاثى على كلمة بعد أداة من الأدوات التى
يختلف معناها باختلاف ضبط ما بعدها ، فحتى تكون عاطفة ،
وابتدائية ، ودالة على الغاية حسب الحالة الإعرابية للاسم بعدها ،
وهى لا تكون عاطفة إلا فى حالة النصب لاغير نحو قولك : رأيت
القوم حتى زيدا فالاسم بعد حتى داخل فى حكم ما قبلها ولذلك تبعه
فى الإعراب ، فأما إذا قلت : قدم القوم حتى زيد ، فإنه لا يتحقق
ههنا العطف لاحتمال أن تكون حرف ابتداء وهو أحد وجوهها ، وما
بعدها مبتدأ محذوف الخبر ، وكذلك إذا خفضت ربما يتوهم فيها
الغاية على نحو قوله تعالى « حتى مطلع الفجر » ولذلك لم يمثل
الفارسى فى العطف إلا بصورة النصب .

وفى الجملة حتى غير راسخة القدم فى باب العطف ولا متمكنة فيه
لأن الغرض من العطف إدخال الثانى فى حكم الأول وإشراكه فى
أعرابه إذا كان المعطوف غير المعطوف عليه ، فأما إذا كان الثانى جزءا
من الأول فهو داخل فى حكمه ، لأن اللفظ يتناول الجميع من غير

حرف إشراك ألا ترى أنك إذا قلت ضربت القوم شمل هذا اللفظ زيذا وغيره ممن يعقل فلم يكن فى العطف فائده سوى إرادة تضخيم وتحقير وذلك حصل بالخفض على الغاية (١٦).

٣- ضبط ثلاثى و معنى واحد :

وأحيانا لا يختلف المعنى بين ضبط و آخر كما فى قوله تعالى «لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر ، والمجاهدون فى سبيل الله ، فقد قرئى « غير ، بالرفع و الجر والنصب ، فالرفع على النعت « للقاعدون ، ولا يكون ارتفاعه على البدل ، لأنه يصير التقدير فيه لا يستوى إلا أولو الضرر ، وليس المعنى على ذلك ، انما المعنى لا يستوى القاعدون الأصحاء و المجاهدون ، والجر على النعت للمؤمنين والمعنى لا يستوى القاعدون من المؤمنين الأصحاء و المجاهدون ، و المعنى فيهما واحد ، والنصب على الاستثناء وعلى هذا فالمعنى قد يكون مبررا لجواز وقوع الضبط الثلاثى فى كلمة من الكلمات كما فى قول العرب « ايتنى بدابة ولو حمارا ، فكلمة « حمارا » تنصب على تقدير : ولو كان حمارا حذف الفعل للعلم بموضعه ، اذ كانت « لو » لا يقع بعدها الا فعل لأنها شرط فيما مضى ، كما أن « ان » شرط فيما يستقبل ، فلا يقع بعدها الا فعل ، ولو رفعت فقلت : ولو حمار ، لكان جائزا حسنا على تقدير ولو وقع حمار ، ولو خفضت الحمار لجاز أيضا على تقدير الباء كانك قلت : ولو أتيتنى بحمار وهو ضعيف ، لأنك تضرر فعلا والباء و كلما كثرا الاضرار كان أضعف (١٧).

فالمعنى يجوز الضبط الثلاثى على التقدير السابق ، لكن الجر ضعف لكثرة ما يقدر فيه .

٤ - تنوعات فى الضبط الثلاثى :

وتقابلنا ثلاثية الضبط الإعرابى فى صورة أخرى يكون اخت
الضبط فيها مداره التنوعات الوظيفية التى تحظى بها الحركة ،
فالفتحة مثلا قد تكون فتحة بناء أو فتحة إعراب ومثلها فى ذلك
الضمة و الكسرة ، وعلى هذا فالاسم قد يبنى على الفتح ، أو
ينصب ، أو يرفع وفى هذا ثلاثية أخرى ، ويحدث هذا فى وصف اسم
لا المفرد حيث يجوز فى الوصف و الموصوف أن يبنيا معا على الفتح
بأن يجعلا معا اسما واحدا كخمسة عشر ؛ وذلك لأن الموضع موضع
بناء ، وتركيب الاسم مع الاسم أكثر من تركيب الحرف مع
الاسم . والوجه الثانى أن تعرب الوصف ، ولك فى إعرابه إما أن
تتبعه على اللفظ فتنصبه و تنونه فتقول : لا رجل ظريفا عندك ، أو أن
يكون محمولا على محل المنفى لأن محله نصب بالنافى الذى هو لا . .
ويجوز فى الصفة أيضا الرفع حملا على موضع النافى والمنفى ، لأن
« لا » وما عملت فيه بمعنى اسم واحد مرفوع بالابتداء يدل على ذلك
أنه إذا قلنا لافيهما رجل ففصلنا بين « لا » واسمها يظرف ، أو جار
ومجرور ، بطل عملها ، وارتفع اسمها بالابتداء ، مع صحة الجحدبها ،
وبقاء معنى المنصوب ، ومنه قوله تعالى : « لا فيها غول » فلذلك جاز
النعته فيما بعد لا والعطف عليه بالرفع حملا على موضع لا مع الاسم

(١٨)

و هذا التنوع الثلاثى فى ضبط وصف اسم « لا » ليس على
إطلاقه ، إذ شرطه مجئ الوصف بعد الموصوف مباشرة أى تلوه إياه
بلا فصل ، فإذا فصل بين المنفى وصفته بظرف أو جار و مجرور نحو :
لا رجل اليوم ظريفا ، ولا رجل فيك راغبا ، امتنع البناء ، لأنه لا يجوز

لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد ، وقد فصلت بينهما ،
 ووجب الإعراب والتنوين إما بالنصب و أما بالرفع نحو لا رجل اليوم
 ظريفا ، أولا رجل اليوم ظريف ، كذا أن أتيت بصفة زائدة نحو لا
 غلام ظريف عاقلا عندك كنت فى الوصف الاول بالخياران شئت
 بنيته ومعته التنوين ، وان شئت أعربته و نونته ولا يكون الثانى الا
 منونا معربا اما بالنصب و اما بالرفع لأنك لاتجعل ثلاثة أشياء شيئا
 واحدا فان كررت الاسم المنفى نحو قولك لا ماء ماء باردا
 جازفيه ما جاز فى الوصف المتصل بالموصوف لكن باردا لا
 يكون فيه إلا الإعراب والتنوين لأنه وصف تان (١٩) .

وحكم المعطوف كحكم الصفة لأنهما من التوابع إلا فى البناء ،
 فإنه لا يجوز بناء المعطوف و جعله مع ما عطف عليه شيئا واحد ، لأنه
 قد تخلل بينها حرف العطف ، فمنع ذلك من البناء و التركيب ، ولأنه
 يؤدى إلى جعل ثلاثة أشياء : الاسم المعطوف ، والمعطوف عليه ،
 وحرف العطف شيئا واحد فإن كان المعطوف معرفة نحو لا غلام
 لك وزيد ، ولا غلام لك والعباس لم يجر نضبه بالحمل على عمل لا ،
 لأن لا لاتعمل إلا فى النكرة ، وانما ترفعه على موضع لا ، وما عملت
 فيه ، لأن موضعها ابتداء (٢٠) .

فتابع اسم لا : الوصف أو المعطوف يتراوح ضبطه بين ضبط ثلاثى
 وآخر ثنائى و ثالث هو ضبط واحد . ومن الطريف أن فكرة « الثلاثية »
 قدمت فى التعليل الذى قدمه النحويون للضبط الثنائى ، ففى حالة
 الفصل ، وكذا فى حالة العطف لا يجوز البناء لأنه لا تجعل ثلاثة
 أشياء كالشئى الواحد .

والأ وجه الثلاثة تجوز فى اسم لا إن كررت نحو لا غلام عندك

ولا جارية ، وقرى « فلا رفت ولا فسوق » ، « لا بيع فيه ولا خلة »
 بالرفع والضبط الثلاثى هنا ليس على إطلاقه أيضا ، فان فصلت بين
 المنفى و النافى نحو لا لك غلام ولا فى بيتك جارية لم يجز أن
 تجعلهما معا اسما واحدا ، لأن الاسم لا يفصل بين بعضه وبين بعض
 ولا يجوز أن ينصب بها مع الفسل لأن « لا » لاتعمل لضعفها إلا
 فيما يليها ، وإذا لم يجز اعمالها مع الفصل تعين أن يرفع ما
 بعدها بالابتداء والخبر و لزم تكريرها . قال الله تعالى « لا فيها غول
 ولا هم عنها ينزفون » ، و كذلك إذا كان المنفى معرفة لم يجز فيه
 إلا الرفع لأن « لا » لاتعمل فى معرفة فلزم التكرير نحو لا زيد عندى
 ولا عمرو (٢١) .

فالضبط الثلاثى فى اسم « لا » المكرر مرتبط بكون اسمها
 نكرة ، وبعدم وجود الفاصل وإلا ما جاز إلا رفع المكرر لما سبق .
 وقد توفر شرطا الضبط الثلاثى فى نحو قولنا « لا حول ولا قوة الا بالله »
 وقد ارتبط بتخلف الضبط الثلاثى لتخلف شرط تنكير الاسم لزوم
 تكرير لا واسمها كما سبق . وقد يقوم المعنى مقام التكرير فلا تكرر لا
 واسمها حيث ينبغى التكرير ، وجاء على هذا :

وأنت امرؤنا خلقت لغيرنا حياتك لا نفع و موتك فاجع
 فالذى سوغ رفع ما بعد « لا » من غير تكرير أن ما بعده يقوم
 مقام التكرير فى المعنى لأن قوله : حياتك لا نفع و موتك فاجع
 بمعنى لا نفع ولا ضرر .

كذا ورد عن العرب : لا نولك أن تفعل ، فهذه كلمة تقال فى
 معنى : لا ينبغى لك ، وهى معرفة مرفوعة بالابتداء ، وما بعدها الخبر ،
 ولم يكرروا « لا » من حيث أنها جرت مجرى الفعل اذ كانت بمعناه ،

والفعل اذا دخل عليه « لا » لم يلزم فيه التكرير ، فأجروا « لا نولك »
مجرى لاينبغي لك « لأنه فى معناه (٢٣) .

و هكذا ارتبط الضبط الثلاثى للكلمة الواحدة فى التركيب الواحد
بتنوع المواقع و المعانى غالبا ، خلافا يحدث أحيانا من تشابه المعنى
فى الضبط الثلاثى ، كما لاحظنا فى آية « لا يستوى القاعدون » .
٥ - ضبط واحد و معان ثلاثة :

ومن طريف أمر الضبط الإعرابى فى اللغة العربية أن العلامة
الإعرابية الواحدة قد يكون لها ثلاثة معان نحوية تركيبية مختلفة ، و
هذا ما نلاحظه فى الفعل الواقع فى جواب الأمر أو النهى ،
فيجوز فى هذا الفعل الرفع إذا لم تقصد الجواب والجزاء . والرفع
على أحد ثلاثة أشياء إما الصفة إن كان قبله ما يضح وصفه به ، وإما
حالا إن كان قبله معرفة ، وإما على القطع والاستئناف . مثال الأول
قولك : أعطنى درهما أنفقه ، إذا لم تقصد الجزاء رفعت على الصفة ،
ومنه قوله تعالى : « فهب لى من لدنك وليايرتنى » فقرئى
بالجزم والرفع ، فالجزم على الجواب ، والرفع على الصفة أى هب لى
من لدنك وليا وارثا . والرفع هنا أحسن من الجزم من جهة المعنى و
الإعراب . أما المعنى فلأنه إذا رفع فقد سأل وليا وارثا لأن من الأولياء
من لا يرث ، وإذا جزم كان المعنى ان وهبته لى ورثنى ، فكيف يخبر الله
سبحانه بما هو أعلم به منه ومثله قوله تعالى : « رءا يصدقنى » بالرفع
والجزم . ومثال الثانى : خل زيدا يمزح أى مازحا ومثله قوله
تعالى « فذرهم فى خوضهم يلعبون » فهو حال من المفعول فى ذرهم .
ولا يكون حالا من الضمير فى «خوضهم» لأنه مضاف اليه و الحال لا

يكون من المضاف اليه . والثالث أن يكون مقطوعا عما قبله مستأنفا كقولك : لا تذهب به تغلب عليه ، وذلك أن الجزم ههنا على الجواب لا يصح لفساد المعنى اذ يصير التقدير : ان لا تذهب به تغلب عليه فيصير عدم الذهاب به سبب الغلب عليه ، وليس المعنى عليه فكان مستأنفا ، كأنك أخبرت أنه ممن يغلب عليه على كل حال ، كذلك قم يدعوك ، أي انه يدعوك ، فأمرته بالقيام و أخبرته أنه يدعوه البتة ولم ترد الجواب على أنه إن قام دعاه (٢٤) .

ومما يحتمل الأمرين الحال والقطع : ذره يقول ذاك ، يجوز الرفع في يقول على الحال أي ذره قائلا ، و يجوز أن يكون مستأنفا كأنه قال : ذره فإنه ممن يقول ، وأما قولهم : مره يحفرها فيجوز فيه الجزم والرفع ، فالجزم من وجه واحد ، وهو الجزاء كأنه قال : إن أمرته يحفرها وأما الرفع فعلى ثلاثة أوجه ، أحدها : على معنى فإنه ممن يحفرها كما كان في : لا تدن من الأسد يأكلك ، والثاني : أن يكون على الحال كأنه قال : مره في حال حفرها ، ولو كان لظهر النصب فيه ، فكنت تقول مره حافرا لها ، الثالث أقلها وذلك أن تريد مره أن يحفرها فتحذف أن وترفع الفعل ، لأن عامله - النصب - لا يضر . وقد أجاز بعض الكوفيين النصب على تقدير « أن » وعليه قوله :

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى : و أن أشهد اللذات هل أنت مغلدى وأما قوله تعالى : « فاضرب لهم طريقا فى البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى » فيجوز أن يكون رفع « لا تخاف ولا تخشى » على الحال من الفاعل فى « اضرب طريقا فى البحر غير خائف دركا ولا خاشيا ، ويقوى رفع لا تخاف اجماع القراء على رفع « ولا تخشى » وهو معطوف على الأول ، ويجوز أن يكون رفعه على القطع كلمة

واحدة ، أى أنت لا تخاف دركا ، ويجوز أن يكون صفة الطريق ،
 والتقدير لا تخاف فيه دركا ، ثم حذف حرف الجر فوصل الفعل فنصب
 الضمير الذى كان مجرورا ثم حذف المفعول اتساعا كقوله تعالى
 اخشوا يوما لا يجزى والسد عن ولده ، والتقدير : لا يجزى فيه . ومن
 جزم لا يخاف جعله جوابا لقوله : واضرب لهم على تقدير : ان تضرب
 لا تخف دركا ممن خلقك ، و يرفع تخشى على القطع أى و أنت غير
 خاش . (٢٥) .

٦ - التطريز الحركى فى الفعل :

والتنوع الحركى الثلاثى الذى اتخذ علامة تطريزية للدلالة على
 المواقع الاعرابية نجده أيضا فى الفعل للسبب ذاته وهو التفريق بين
 صيغ الفعل عند إسناده إلى الضمائر المختلفة أو التفريق بين الضمائر
 أو اللواحق الضميرية التى تشير إلى شخص معين عددا أو نوعا .
 فالفعل الماضى - مثلا - يبنى على الفتح ، إلا أن يعترضه ما
 يوجب سكونه أوضمه ، فالسكون عند الإعلال ، ولحوق بعض
 الضمائر ، والضم مع واو الضمير . والمراد بالاعلال نحو غزا ورمى
 ونحوهما مما اعتلت لامه من الأفعال الماضية ، والأصل غزو ورمى
 فتحركت الواو والياء وقبلهما مفتوح فقلبتا ألفين ، والألف لا تكون
 إلا ساكنة . وأما لحوق بعض الضمائر فيريد ضمير الفاعل
 البارز نحو ضربت وضربنا وضربت وضربتم وضربتن . فإن لام الفعل
 تسكن عند اتصاله به ، وذلك لئلا يتوالى فى الكلمة الواحدة ، أربع
 حركات لوازم (٢٦) .

وأما ضممه فعند اتصاله بالواو التى هى ضمير جماعة الفاعلين
 المذكرين نحو ضربوا وكتبوا ؛ لأن الواو هنا حرف ولا يكون ما قبلها

إلا مضموماً (١٧) .

فالفتح فى الأفعال الماضية هو الأصل ، وإلا سكان والضم عارضى فيه ، ويلاحظ أن التنوع هنا ليس للكسرة فيه مجال ، إذ الكسرة لا تكون آخر الفعل - كما هو ثابت ومقرر - كما يلاحظ أن للجانب الصوتى دورا كبيرا فى هذا التنوع ، فالسكون مرده سبب صوتى ، كذا الضم ، فقد رأينا أن السكون لجئى إليه مع الضمائر لكسر توالى الأربع متحركات أو المقاطع الأربعة المفتوحة ، وأن الضم قد جئى به ليناسب واو الجاعة صوتيا ، فالواو امتداد لحركة الضمة .

وإذا كانت العربية قد نوعت هذا التنوع الثلاثى فى آخر الفعل الماضى ، فإنها أيضا قد نوعت تنوعا ثلاثيا آخر فى حركة الضمائر

أو اللواحق الضميرية المسندة إلى الماضى ، فتاء الفاعل تضم مع المتكلم ، وتفتح مع المخاطب المفرد المذكر ، و تكسر مع المخاطب المفرد المؤنث . ومن الواضح أن العربية استغلت الحركات الثلاثة للتفريق بين أنماط الفاعل الثلاثة : وللنحويين كلام طيب عن سر اختيار الحركة المعينة للإشارة إلى الفاعل المعين و مما قالوه بهذا الصدد : « خصت التاء بالضم دون غيره مع المتكلم لأمرين أحدهما : أن المتكلم أول قبل غيره ، فأعطى أول الحركات وهى الضمة . والامر الآخر : أنهم أرادوا الفرق بين ضميرى المتكلم والمخاطب ، فنزلوا المتكلم منزلة الفاعل ، و نزلوا المخاطب منزلة المفعول من حيث كان هذا مخاطبا و ذاك مخاطبا وتفصل بين المخاطب المذكر و المؤنث بفتح التاء مع المذكر و كسرها مع المؤنث للفرق بينهما ، و خصوا المؤنث بالكسر لأن الكسرة من الياء ، و الياء مما يؤنث بها فى نحو تفعلين و فى ذى ، ولما اختصت الضمة

بالمتكلم و الكسرة بالمؤنث المخاطب لم يبق إلا الفتحة فخص بها
المخاطب المذكور (٢٨).

وأرى أن العرب كسرت مع المؤنث المخاطب ثم فتحت مع المذكور
المخاطب : لأن الكسر و الفتح أخوان فوزعاعلى المخاطب بنوعيه ،
ثم ضمت مع المتكلم الواحد لأن الضمة هي الحركة الوحيدة الباقية من
الحركات الثلاثية .

و على كل فالمسألة لا تعدو في النهاية وضعا تطريزيا ارتضته اللغة
العربية للتفريق أو الفصل بين الأنواع » وإنما إحتيج الى الفصل بين
المذكر و المؤنث في المخاطب لأنه قد يكون بحضرة المتكلم اثنان
مذكر و مؤنث و هو يقبل عليهما فيخاطب أحدهما فلا يعرف حتى يبينه
بعلامة ، ولذلك من المعنى ثنى و جمع خوفا من انصراف الخطاب
إلى بعض الجماعة دون بعض .

فالنمطية الثلاثية موجودة في :

| | | | |
|-----------------|-------|------------|------------|
| ١- نوع الفاعل : | متكلم | مخاطب مذكر | مخاطب مؤنث |
| | كتبت | كتبت | كتبت |
| ب- عدد الفاعل | مفرد | مثنى | جمع |
| | كتبت | كتبتما | كتبتن |
| | كتب | كتبوا | كتبوا |

ومع الفاعل الغائب لجأت العربية إلى ما يسمى بالعلامة الصفرية
حين أعوزتها العلامة الإيجابية . و في كل ما سبق كان من الضروري
اللجوء إلى العلامات المفارقة ، و لم يكن في المتكلم حاجة الى التفرقة
بين المذكر و المؤنث أو بين المثنى و الجمع فالتكلم يعبر عن نفسه
مذكرا أو مؤنثا ، مفردا أو غير مفرد .

والتنوع الحركى الثلاثى نلاحظه أيضا فى الفعل المضارع المبني فما قبل نون التوكيد يكون مفتوحا مع الواحد المذكر ، شديدة كانت أو خفيفة ، سواء كان الفعل فى موضع جزم ، أو فى موضع رفع ، فى نحو لا تضربن زيدا شديدة النون ، ولا تضربن خفيفة النون و إنما كان ما قبل هذه النون مفتوحا هنا ؛ لأن آخر الفعل ساكن لحدوث البناء فيه عند اتصال هذه النون به فعاد الى أصله من البناء ، والنون الخفيفة ساكنة و الشديدة نونان ، الأولى منهما ساكنة ، فاجتمع ساكنان ، فكر هو اضممها أو كسرهما لأن ضمها يلبس بفعل الجمع وكسرهما يلبس بفعل المؤنث كقولك فى فعل الجمع لا تضربن و فى فعل المؤنث تضربن . (٢٩) .

ومن الواضح أن النحويين يفترضون أن الفعل المضارع حرك قبل نون التوكيد للتخلص من التقاء الساكنين . سكون البناء و سكون النون ، ثم تنوعت حركة التخلص من التقاء الساكنين التنوع السابق ، فالتحرك سببه صوتى ، و تنوعه سببه تطريزى للفرق بين أنواع الفواعل .

ولقد وضع من بعض ما أثبتته سابقا أن الكسرة تناسب المؤنث ، والضممة تناسب الجمع المذكر ، و الفتحة تناسب المفرد المذكر . وهذا التنوع الحركى الثلاثى نجده أيضا فيما يسمى بالأفعال الخمسة ، فيفعلان و تفعلان تستخدمان الفتحة ، و يفعلون و تفعلون تستخدمان الضمة ، و تفعليين تستخدم الكسرة ، و تعذر إعراب هذه الأفعال بالحركات لأن آخرها اشتغل بحركة الضمائر بعده (٣٠) .

وهذا فى الحقيقة تفسير صوتى فالحركات الثلاثة التى نجدها فى آخر يفعلان ، تفعلون ، تفعليين ما وجدت الا لتناسب الضمائر الثلاثة :

المثنى ، والجمع ، و ياء المخاطبة فهى حركات جاءت لسبب صوتى -
 اذن - .

وخصت النون يكونها علامة إعراب لأنها أقرب الحروف إلى
 حروف المد و اللين ، وكانت مكسورة مع ضمير الاثنين نحو يضربان
 وتضربان ، وذلك لالتقاء الساكنين ، كما كان كذلك فى تثنية الأسماء
 لا فرق بينهما ، وكانت مع الواو و الياء فى مثل يضربون و تضربين
 مفتوحة لثقل الكسره بعد الياء و الواو كما كان كذلك فى الجمع
 نحو الزيدون و العميرين (٣١) .

ومرة أخرى يقدم النحويون سببا صوتيا لاتخاذ النون بديلا عن
 علامات الإعراب فهى أقرب الاصوات الى حروف المد و اللين
 المتخذة فى اللغة العربية علامات للإعراب ، كما أن النون حركت أيضا
 لسبب صوتى هو التخلص من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة كسرة
 عندما أمكن ذلك أو أخت الكسرة وهى الفتحة عند ما لم يمكن .

٧- التطريز الحركى فى الحروف :

كذا حظيت الحروف بهذا اللون من التطريز الحركى الذى
 استغلت فيه العربية التنوع بين الفتحة و الضمة و الكسرة فهمة
 الوصل و همزة القطع لا تخلو حركتهما من واحدة من الثلاثة ، وقد كان
 التوزيع الحركى هنا منضبطا أتم الانضباط ، فان همزة الوصل
 تكسر إذا كان ثانى المضارع مكسورا أو مفتوحا ، وتضم إذا كان ثانيه
 مضموما ، ويبقى الفتح الذى يعطى لهمة القطع فى نحو أكرم (٣٢) .
 فمن الواضح أن المضارع من باب يفعل بكسر العين نحو يجرى و
 يرمى ويفعل بفتح العين نحو يفهم ويلعب يأتى الأمر منه بكسر
 همزة الوصل فيقل اجر وافهم ، وفى هذا مؤاخاة بين الكسر و

الفتح . أما المضارع من باب يفعل بضم العين نحو ينصر فيأتى الأمر منه بضم همزة الوصل نحو أنصر .

و الأمر من المضارع على وزن أفعل أو الثلاثى المزيد بالهمزة بفتح همزته فيقال : أكرم أخاك و أفهم التلميذ الدرس .

يقول ابن يعيش : « وصيغة الأمر بنزع حرف المضارعة ، فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحركا أبقيته على حركته نحو قولك فى تدحرج دحرج و فى ترد : رد و فى تقوم قم ، و ان كان ساكنا أتيت بهمزة الوصل ضرورة امتناع النطق بالساكن و تلك الهمزة تكون مكسورة لالتقاء الساكنين ، إلا أن يكون الثالث منه مضموما فانه يضم إتباعا لضمته ، و كراهية الخروج من كسر إلى ضم ، و الحاجز بينهما ساكن غير حصين فهو كلا حاجز و الكوفيون يذهبون إلى أن همزة الوصل فى الأمر تابعة لثالث المستقبل ، إن كان مضموما ضممتها و إن كان مكسورا كسرتها ، ولا يفعلون ذلك فى المفتوحة لثلايلتبس الأمر بإخبار المتكلم عن نفسه نحو أعمُ أعلم (٣٣) .

فالبصريون يرون أن سر هذا التوزيع الحركى أمر صوتى إذ أننا لا نحتاج إلى الهمزة إلا إن كان فاء الكلمة ساكنا ، والأصل فى التخلص من التقاء الساكنين الكسر ، وهو ما يكون فى باب يفعل ويفعل على السواء للمواخاة بين الكسر و الفتح . فالمسألة - اذن - مردها إلى الاوضاع الصوتية حيث يفر من الثقل الصوتى ، ولذلك ضمت همزة الوصل فى أمر باب يفعل ؛ إذ يثقل الانتقال من الكسر إلى الضم ، أما فتح الهمزة فى أمر الثلاثى المزيد بالهمزة فقد فتحت لأن الفتحة هى الحركة الباقية فى التوزيع الحركى السابق فلجئ إليها . أما الكوفيون فإنهم يوافقون البصريين فى أن همزة الوصل يؤتى بها لتعذر

النطق بالساكن ثم يطبقون مبدأ صوتيا آخر ، إذ يذهبون إلى أن حق همزة الوصل أن تتبع حركتها حركة ثالث المضارع أى عينه فتكسر مع المكسور و تضم مع المضموم ، وكان حق الأمر من باب « يفعل » أن تفتح همزته ، لكن العرب تجنببت الفتح هنا كيلا يلبس الأمر من باب يفعل بالمضارع المسند الى المتكلم فيه .

فالبصريون يطبقون المبدأ الصوتى فى جميع حالات الأمر مع المحافظة على فكرة التوزيع الحركى الصوتى . أما الكوفيون فيطبقون المبدأ الصوتى و مبدأ آخر راعته اللغة العربية فى أمثلة أخرى و هو مبدأ أمن اللبس . و الأولى متابعة المذهب البصرى لإتحاد الأساس الفكرى فيه .

وأخيرا فإن صوغ فعل الأمر يقدم لنا ثلاثية صيغة قد نرجع إليها فى فصل الصيغة لكن من المفيد أن نسجل هنا أن فعل الأمر بهذا الصدد ينقسم الى ثلاثة أقسام :-

- ١ - فعل أمر لا يحتاج إلى همزة ، وذلك ما يأتى من الصيغ : فَعَلَ ، فاعل ، تَفَعَّلَ ، تفاعل ، فَعَلَّلَ .
- ب - فعل أمر يحتاج الى همزة وصل بالتوزيع الحركى السابق ، وذلك ما يأتى من الصيغ : فَعَلَ ، افعل ، انفعَلْ ، أَفَعَلَ ، استفعل افعول ، افعال .

ج - فعل أمر يحتاج الى همزة قطع مفتوحة اكمالا للتطريز الحركى (ب) وذلك ما يأتى من صيغة « أفعل »

كذا نشهد توزعا حركيا على حرف من شأنه أن يأتى فى آخر الكلمات ذلكم هو حرف الخطاب فى نحو عليك نفسك ، أو بعد « ايا » للمخاطب ، فان هذه الكاف تفتح مع المخاطب المفرد المذكور وتكسر

مع المفرد المؤنث ، وتضم مع المثنى والجمع ، ولما كانت حركة حرف الخطاب مع المثنى والجمع بنوعيه ضمة رأّت العربية أن تقدم لنا ثلاثية صيغية أخرى تستند فيها إلى ما تكسع به حرف الخطاب كي تفرق به بين ما هو للمثنى وما هو لجمع المذكر ، وما هو لجمع المؤنث : ولذا كان لدينا « كُما ، كُسم ، كُن » ، على الترتيب .

فالعربية - اذن - تلجأ إلى التوزيع الحركى على أنه قيمة خلافية ، ثم تقدم من داخل هذا التوزيع الحركى الثلاثى توزيعا ثلاثيا آخر يخدم الفرض السابق وذلك على النحو التالى :

ك

مفرد مذكر مؤنثة سواهما

عليك عليك

سواهما (ضم)

عليكما عليكن

على أن الكاف هي حرف خطاب تأتي في ثلاثية أخرى

اللواحق الضمائر (٣٤)

الخطاب الغيبة المتكلم

ك هـ ي

وكان العربية تقدم معطياتها التركيبية فى اطار من ثلاثيات هرمية البنيان ؛ فلوا حق الضمائر ثلاثية ، وحركة حرف الخطاب ثلاثية ، والضمّة من هذه الثلاثية تدرج تحتها ثلاثية أخرى .

٨ - أصوات تتبع حركات الإعراب :

وقد وجدت فيما كتب النحويون ثلاثة مواضع ذكروا فيها أن حركات الإعراب قد تتبع بحروف مناسبة لها لفرض الحكاية فى

الاستفهام أو إنكار ما قيل ، أو تذكر ما سيقال .
فقد يستفهم بمن عن نكرة في حالة الوقوف . والاستفهام هنا
استثبات وهو ضرب من الحكاية ، والغرض به إعلام السامع أنه قد
تقدم كلام هذا إعرابه خوفاً من أن يكون عرض له غفلة من إستماع
الكلام المتقدم .

والعرب تزيد على « من » في الوقف زيادة تؤذن بأنه قد تقدم كلام
هذا إعرابه وأن القصد إليه دون غيره ، وكانت تلك الزيارة من حروف
المد واللين لأنها تجانس الحركات فقابلوا كل حركة في لفظ المذكر
بما يجانسها من هذه الحروف ، فإن كان مرفوعاً زدت على أداة
الإستفهام واوا ، وإن كان منصوباً زدت ألفاً ، وإن كان مجروراً زدت ياء
فتقول : « منو » جواباً لقول القائل : هذا رجل ، و « منّا » جواباً لرأيت
رجلاً ، و « منى » جواباً لمررت برجل ، ويشئى ويجمع (٣٥) .

وبعض العرب لا يشئى ولا يجمع ويقول منوومنا و منى مع المفرد
والمثنى و الجمع (٣٦) .

وهذه الزيادات ليست إعراباً لما دخلت عليه ، وإنما هي علامات
يحكى بها حال الاسم المتقدم ، لأن « من » لا تزال مبنية ، كما أن
هذه العلامات لا تثبت إلا في الوقف ، والإعراب لا يثبت في الوقف
(٣٧) .

ولأن هذه العلامات تلحق في الوقف فقط ، فإذا وصلت عادت إلى
حالتها من البناء على السكون ومقتضى القياس فيها (٣٨) .

و « من » في « منو » مبتدأ وخبرها محذوف والتقدير من
المحذوف أو من المستفهم عنه و من فى منا : مفعول لفعل مقدر و منى :
مجرور بحرف مقدر . . .

أما حرف الإنكار فهو زيادة تلحق آخر الاسم في الإستفهام
يؤتى بها علما على الإنكار و هو حرف من حروف المد كالزيادة
اللاحقة للندبة ، ويؤتى بها لتنكر وجود ما ذكر وجوده وتبطله (٣٩) .
وهذه المدة تتبع حركة ما قبلها إن كان متحركا ولم يكن بينهما فاصل ،
فإن كان مضموما كانت الزيادة واوا نحو قولك في جواب من قال :
هذا عمر ، منكرا : أعمره ، و ان كان مفتوحا كانت الزيادة ألفا نحو
قولك في جواب من قال : رأيت عثمان : أعثماناه ، وإن كان مكسورا
كانت الياء نحو قولك في جواب من قال : مررت بحذام :
أحذاميه . . و محلها آخر الكلام ومنتهاه (٤٠) .
أما حرف التذکر ، فإنه حرف مديزاد آخر . اذا أريد اللفظ بلفظ
آخر و نسي المتكلم المراد فيقف متذكرا ولا يقطع كلامه ، وتتبع هذه
المدة الحرف المتحرك الأخير من الكلمة ، فإن كان قبل المتوقع حرف
فلا يخلو من أن يكون مفتوحا أو مضموما أو مكسورا نحو « قال » و
« يقول » و « من العام » ، فان كان مفتوحا ألحقته ألفا نحو : قالا و ان
كان مضموما ألحقته واوا نحو يقولو ، و في المكسور بيا نحو « من
العامى » إذا تذكر و لم يرد أن يقطع ، فان كان الحرف الموقوف عليه
ساكنا نحولام المعرفة في الغلام و الرجل فإنك تكسرهما تشبيها
بالقافية المجرورة إذا وقع حرف رويها حرفا ساكنا صحيحا نحو قوله .
و كأن قدى (٤١) .

وهذه الحروف هي إشباع للحركات عند « ابن هشام » (٤٢) .

٩ - التخلص من التقاء الساكنين :

الأصل في كل ساكنين التقيا أن يحرك الأول منهما بالكسر نحو
بغت الأمة ، ونامت الجارية ، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا لعللة ، و إنما

وجب في التقاء الساكنين التحريك بالكسر لأمرين ، أحدهما :
الكسرة لا تكون إعرابا إلا ومعها التنوين أو ما يقوم مقامه من ألف
ولام أو إضافة ، وقد تكون الضمة و الفتحة إعرابين ولا تنوين يصحبهما
فإذا اضطررنا إلى تحريك الساكن حركناه بحركة لا يتوهم أنها إعراب
وهي الكسرة وأيضا فانا لو حركنا الأفعال المجزومة أو الساكنة
عند ساكن يلقاها بالضم أو الفتح لتوهم فيه أنه غير مجزوم ، لأن الرفع
و النصب من حركات إعراب الأفعال ولا يتوهم ذلك إذا حرك بالكسر
، لأن الجر ليس من إعراب الأفعال (٤٣) .

فالعربية في تخلصها من إلتقاء الساكنين إختارت صوتا حركيا من
الحركات الثلاثة لا يلتبس بغيره ، و يكون قاطعا في الدلالة على
ماجئى به ، فكسرة التخلص من إلتقاء الساكنين لا تلتبس بكسرة
الاعراب ، إذ هذه لا يخلوها لها من ثلاثة احتمالات :

١ - كسرة تنوين ن - ال كسرة ج - مضاف كسرة
فالألف و اللام في (ب) و الاضافة في (ح) بديل عن التنوين ، وفي
الأحوال الثلاثة لا تلتبس كسرة الإعراب بكسرة التخلص لأن كسرة
التخلص هي كسرة بلا تنوين و من أجل دلالة الكسرة دلالة قطعية
على التخلص جئ بها ، ولم يؤت بأختيها الضمة و الفتحة ، إذ
الضمة و الفتحة قد تكونان علامتى إعراب بلا تنوين فيحدث اللبس بين
حركة الإعراب و حركة التخلص ، كما أننا لو لجأنا اليهما للتخلص
من إلتقاء الساكنين في الأفعال لالتبسنا بالفعل المرفوع أو المنصوب و
ليس ثمة لبس مع الكسرة ، لأن الفعل لا يكسر ، ولهذه الأسباب
كان الكسر هو الأصل في التخلص من إلتقاء الساكنين ؛ إذ العربية
تلجأ الى التطريز الحركى مع مراعاة مبدأ أمن اللبس .

ولهذا لم يجر الممنوع من الصرف بالكسرة ، و إلا التبس بالمبنى لأن الكسرة لا تكون إعراباً إلا في الأحوال الثلاثة السابقة (٤٤) .
 وأحيانا قد يتخلص من التقاء الساكنين بدون اللجوء الى الأصل السابق وهو الكسر لما يسببه ذلك من ثقل صوتي ، وهو المحذور الذي تفر منه العربية دائما و بسبب منه لجأت الى ما يسمى التخلص من إلتقاء الساكنين ، وفي هذه الحال تتخفف العربية من أحد الساكنين اللذين سببا الثقل بطرحه وإسقاطه ، من ذلك أن العرب تقول : يرمى الرجل ، ويقضى الدين بحذف الياء لسكونها و سكون لام المعرفة بعدها ، ولم يحركوها ، إذ تحريكها لا يخلو أما أن يكون بالكسر أو بالضم أو بالفتح ، فلا يجوز فيها الكسر و هو أصل حركة إلتقاء الساكنين ، لأن الكسرة تثقل على الياء المكسور ما قبلها ، كما كرهوا ذلك في مررت بقاضيك ، وكذلك الضم لا يسوغ فيها لأنها قد صارت بمنزلة : هذا قاضيك ، ولا يجوز الفتح لأنه يلتبس بالنصب ، فلما امتنعت الحركة فيها وجب الحذف (٤٥) .

و في العربية أمثلة أخرى لحذف أحد الساكنين تخلصا من إلتقائهما ، و أمر الفعل الأ جوف في نحو بع وقم ، و مضارعه المجزوم من تحولم يبع ولم يقم مثالان على ذلك . والمسألة لا تزال بحاجة الى تتبع و استقصاء ، وهي الواقع دراسة صوتية طريفة ، ومن الممكن تناولها على أنها مقابلة لتسكين المتحركات كراهية تواليها فيما هو كا لكلمة الواحدة ، و كأن العربية تلجأ مع المتحركات الى التسكين ، و مع الساكنات الى التحريك ، فلديها إذن الوجهان للعمل الواحدة : تسكين المتحرك ، و تحريك الساكن ، أو التخلص من التحريك و التخلص من التسكين ، وما البناء في اللغة الا محاولة

لتسكين المتحرك أو على الأقل لتقليله ، و كذا الوقف بالسكون ، و
الباب مفتوح للمستقصى .

١٠ - حروف العلة أخوات الحركات :

و الحركات فى اللغة العربية الثلاثة : الفتحة ، و الضمة ،
والكسرة تقابلها حروف علة ثلاثة هى الألف و الواو و الياء ، فالألف
فى حكم الفتحة ، و الواو فى حكم الضمة ، و الياء فى حكم
الكسرة ، و دليل ذلك أن العرب أجروا « فعلا » فى التفسير مجرى
فعل « فقالوا : جواد و أجواد كما قالوا جبل و أجبال ، و قلم و أقلام ، و
أجروا « فعلا » مجرى « فعل » فقالوا يتيم و أيتام كما قالوا : كتف و
أكتاف ، و كما قلبوا الواو و الياء إذا كانتا متحركتين ألفا للفتحة
قبلهما فى نحو عضاورحى ، كذلك قلب الواو و الياء ألفافى نحو
كساو و رداى لتحركهما ووجود الألف التى بمثابة الفتحة قبلهما مع
ضعفهما بتطرفهما فىصير التقدير كساو و رداى ، فلما التقى الألفان
وهما ساكنان و جب حذف أحدهما أو تحريكه ، فكرهوا الحذف لئلا
يعود الممدود مقصورا ، و يزول الغرض الذى بنوا الكلمة عليه ، فحركوا
الألف الأخيرة لإلتقاء الساكنين ، فانقلبت همزة ، فالهمزة فى
الحقيقة بدل من الألف ، و الألف بدل من الواو و الياء (٤٦) و يقال
الكلام نفسه فى سقاء و غطاء .

ومما قالوه لإثبات القرابة بين الواو و الضمة ، أن الواو إذا
ضمت ضما لازما جاز إبد لها همزة جواز احسنا ، وكان المتكلم مخيرا
بين الهمزة و الأصل ، فاء كانت الهمزة أو عينا و ذلك نحو وجوه و
أجوه و وقت و أقت ، و فيما كانت عينا نحو أدور جمع دار ، و أثوب
جمع ثوب و أتور جمع نور فصار ذلك قياسا مطردا و ذلك

لكثرة ما ورد عنهم من ذلك مع موافقته القياس ، و ذلك أن الضم
يجرى عندهم مجرى الواو ، و الكسرة مجرى الياء ، و الفتحة مجرى
الألف ، لأن معدنها واحد ، و يسمون الضمة الواو الصغيرة ، و الكسرة
الياء الصغيرة ، و الفتحة الألف الصغيرة ، فكانت هذه الحركات
أوائل هذه الحروف ؛ إذ الحروف تنشأ عنها في مثل (h) . الدراهم و
الصياريف ، ولم يهيج ولم يدع ، و كانت الواو تحذف للجزم في نحو لم
يدع ولم يغز ، كما تحذف الحركة في نحو لم يضرب ولم يخرج ،
فلما كان بين الحركات و الحروف هذه المناسبة ، أجروا الواو و الضمة
مجرى الواوين المجتمعين فلما كان اجتماع الواوين يوجب الهمزة . .
. . . كان اجتماع الواو مع الضمة يبيح ذلك و يجيزه من غير وجوبه ،
حظا لدرجة الفرع عن الأصل ، وقد اشترطوا الضم اللازم تحرزا من
الضم العارض لا لتقاء الساكنين نحو قوله تعالى « اشتروا الضلالة »
« ولا تنسوا الفضل بينكم » و من العارض ضمة الأعراب في مثل هذا دلو
و حقو و غزو (٤٨) .

و حرف العلة في الأمثلة الأخيرة جاء آخرها ، و بهذا الصدد قال
النحويون إن الاسم المعتل الآخر بالواو و الياء و الألف لا يخلو حاله
من أن يكون ما قبل آخره ساكنا أو متحركا ، و ما قبل الألف لا يكون
إلا متحركا مفتوحا نحوفتى و عصاورحسى ، و إن كان ساكنا قبل
الواو و الياء نحوظبى و نحى و صبى و كرسى و غزو و عدو ، فانه
يجرى مجرى الصحيح في الوقف ، كما يجرى مجراه في تحمل
حركات الإعراب و حكمه كحكمه ، يصح فيه ما يصح فيه و يمتنع فيه
ما يمتنع فيه ، بل إن ناسا من بنى سعد يبدلون من الياء المشددة جيما .
. . . قال الشاعر .

خالى عويف و أبو عليج المطعمان اللحم بالعشج (٤٩) .

وكأنتا هنا أمام تقسيم ثلاثى للاسم حسب آخره :

١ - صحيح : أسد ب - معتل : فتى ، عصا ج - بين بين ظبى ،
دلو و الأخير معتل يجرى مجرى الصحيح ، حتى ان الياء قد تقلب .
«جيمًا» ، فيؤول إلى الصحيح ، و من حيث مركز حرف العلة ومحل
وروده فى الكلمة يقابلنا بهذا الصدد احتمالات ثلاثة فحرف العلة اما
أن يكون أولا أى فاء للكلمة ، أو ثانيا أى عينا للكلمة أو ثالثا : أى
لاما لها .

فإذا كانت الواو أصلا و وقعت فاء فلها أحوال ثلاثة : حال تصح
فيه ، و حال تسقط فيه ، و حال تقلب ، فالأول نحو وعد ، ووزن ، وولد؛
صحت الواو لأنه لم يوجد فيها ما يوجب التغير و الحذف و أما
الحال التى تسقط فيه فمتى كانت الواو فاء الفعل وما ضيه على فعل
أو فعل و مضارعه على يفعل بالكسر ففأوه التى هى الواو محذوفة نحو
وعد يعد ووزن يزن (٥٠) وأما القلب فنحو ميزان و ميعاد و تكأة و تخمة
(٥١)

و الأحوال الثلاثة : تحدث أيضا بالنسبة لحرف العلة إذا كان
ثانيا عينا فهو إما يصيبه الاعتلال ، أو الحذف ، وإما أن يسلم ولا يتغير
و الأول أكثر لكثرة استعمالهم إياه ، و كثرة دخوله فى الكلام ،
فآثروا إعلاله تخفيفا ، و ذلك فى الأفعال و الأسماء ، ولا يخلو حرف
العلة من أن يكون واوا أو ياء .

فأما الأفعال الثلاثية فتأتى على ثلاثة أضرب فعل و فعل و فعل كما
كان الصحيح كذلك ، فما كان من الواو فان « فعل » منه يأتى متعديا
و غير متعد ، فالمتعدى نحو قال القول و عاد المريض ، و غير المتعدى

نحو قام و طاف و الأصل قول و عود و قوم و طوف (٥٢) .

وكى يدلل النحويون أن نحو « قال » على وزن « فعل » بفتح العين قدموا لنا ثلاثية أخرى جاءت على النحو التالي : « قال » على وزن « فَعَلَ » لأنه لا يجوز أن يكون « فَعِلَ » بالكسر لأن المضارع منه على « يفْعَلُ » بالضم نحو يقول و يعود و يطوف ، و الأصل يقول فنقلوا الضم من العين الى الفاء . ويفعل بالضم لا يكون من « فَعَلَ » إلا ماشد من فضل يفضل ومات يموت ، و العمل انما هو على الأكثر ولا يكون فَعَلَ بالضم لوجهين: أحدهما أن فعل لا يكون متعديا و الوجه الثانى أنه لو كان على فَعَلَ بالضم ل جاء الاسم منه على فعيل كما قالوا فى ظرف ظريف و فى شرف شريف ، فلما لم يقل ذلك بل قيل قائم و عائد دل أنه فَعَلَ دون فَعِلَ (٥٣)

أما وزن فَعَلَ من الواوى فنحو خاف ، وراح ، و مال أى صارذ امال ، ووزن فعل نحو طال خلاف قصر (٥٤) .

فالواوى يأتى منه الأوزان الثلاثة فَعِلَ ، فَعَلَ ، فَعُلَ ، أما المعتل العين اليائى فيجئ على ضربين فقط هما فَعِلَ و فَعَلَ متعديا و لازما . ولم يأت منه فَعُلَ بالضم كأنهم رفضوا هذا البناء فى هذا الباب لما يلزم منه قلب الياء و اوافى المضارع ، كما رفضوا يفعل بالكسر من ذوات الواو : لما يلزم فيه من قلب الواوياء فهذه الأفعال كلها معتلة ، تقلب الواو و الياء فيها ألفين و ذلك لتحركها و انفتاح ما قبلها .

و حذف العين المعتلة واوا أوياء يأتى على ثلاثة أضرب منها : إلتقاء الساكنين كما فى قل و قلن ومنها ما حذف لضرب من التخفيف نحو قولهم فى سيد : سيد و فى عين عين ، فالاصل سيود و عيون على وزن فيعل بكسر العين (٥٥) فأعلوها بأن قلبوا الواوياء .

ولما أعلوا العين بالقلب ههنا أعلوها بالحذف أيضا تخفيفا لاجتماع يائين و كسرة (٥٦)

وأما الثالث فهو الحذف الذى اضطرنا اليه الاعلال نحو الإقامة والاستقامة ، و الأصل إقوام وإستقوام ، و كذلك أخافه و أبانه ، فأرادوا أن يعلوا المصدر لاعتلال فعله ، فنقلوا الفتحة من الواو إلى ما قبلها ، ثم قلبوها ألفا وبعدها ألف إفعال . . فدعت الضرورة إلى حذف إحداهما (٥٧) .

وفى الأمثلة السابقة يرى النحويون أنه قد جرت ثلاث عمليات متداخلة أولها الاعلال أى قلب الواو ألفا ، ثانيها : حذف الألف على الخلاف فى أى الألفين قد حذف ، ثالثهما تعويض الألف بالتاء . وما لم يوجد سبب من أسباب الإعلال أو الحذف نحو القول و البيع وما أشبهها فان حرف العلة يصح ، ولا يعل ، ولا يحذف .

فهذه ثلاثة أحوال : إعلال ، حذف ، تصحيح إن لم يكن اعلال أو حذف . وبهذا الصدد تنبه النحويون الى ما يسمى مقتضى الحكم ، ومانع الحكم . فالمقتضى هو السبب الذى يترتب الحكم على وجوده و تحققة والمانع هو ما يمنع من تحقق الحكم و إن وجد المقتضى ، فتحرك الواو و الياء مع فتح ما قبلهما يقتضى قلبهما ألفا إلا ان وجد مانع يمنع القلب ، و فى هذا قالوا « وقد توجد العلة المقتضية للقلب إلا أنه لا يثبت الحكم لمانع أو معارض نحو ، صَوْرَى و حَيْدَى للكثير الحديدان والجولان والحَيِّكان و القوباء والخيلاء ، فصورى وحيدى قد وجد فيهما علة القلب و يخاف القلب لمانع وهو أن هذا الإعلال إنما يكون فيما هو على مثال الأفعال نحو باب ودار . وهذه الأسماء قد تباعدت عن الأفعال بما فى آخرها من علامة التأنيث التى

لا تكون فى الأفعال . . . وأما الجولان والحىكان فإنهما تباعدا عن الأفعال بزيادة الألف والنون فى آخرهما . وذلك لا يكون فى الأفعال ، مع أن الجولان والحىكان على بناء النزوان والغيلان ، وقد صح حرف العلة فىهما وهو لام ، واللام ضعيفة قابلة للتغير فكان صحة العين وهو أقوى منه أولى وأخرى اذ العين أقوى من اللام لتحصنه و كذلك القوباء والخيلاء لتباعدهما كذلك عن أبنية الأفعال بما فى آخرهما من ألفى التأنيث . . وكذا التقية و رجل حولة لما فىهما من تأنيث (٥٨) .

وقد قدم النحويون ثلاثة أضرب لعدم إعلال العين لعدم توفر المقتضى أولها : ماصح لسكون ما قبله نحو حول ومقاوم و معاش و أبناء . وثانيها : ماصح لسكون ما بعده ، نحو غوور و شيوخ و هيام و خيار ، ثالثها : ما صح لسكون ما قبله وما بعده نحو عوارو مشوار و هو أبلغ فى منع الإعلال ، مع أن هذه الأسماء لم تكن على أبنية الأفعال وإنما يعل ما كان على زنة الفعل ، فصحت هذه الأسماء لعدم شبيها بالأفعال ؛ إذ لم تكن على زنتها ولا جارية عليها . . . فحول المانع فيه ما قبله من الساكن . . . و غوور المانع فيه ما بعده من الساكن وعوار المانع لاعتلاله اكتناف الساكنين بحرف العلة ، فلو قلبت ألفا لا جتمع ثلاث سواكن و ذلك بمكان من الإحالة .

ولم يقلب حرف العلة فى الأضرب الثلاثة السابقة ألفا لعدم وجود المقتضى ووجود المانع ، فما قبله غير متحرك ، و الكلمات لا تشبه الأفعال لعدم جريانها على وزن من أوزان الفعل .
ومن الواضح أن العرب فرت من القلب ، لأنه لو حدث لترتب عليه اجتماع ساكنين على غير بابهما فى الضربين الأول و الثانى ، واجتماع ثلاث سواكن فى الضرب الثالث و كلاهما محذور .

فعدم القلب هنا - اذن - إنما كان لثلاثة أسباب

١ - عدم وجود المقتضى

٢ - وجود المانع

٣ - وجود المحذور أو المحذور

والمركز الثالث : لحروف العلة أن تكون لا ما للكلمة ، وإذا كانت اللام واوا أو ياء كانت أشد إعتلالاً منهما إذا كانتا عينا و أضعف حالاً ، لأنهما حروف إعراب تتغير بحركات الإعراب ، وتلحقها ياء الإضافة ، وهى تكسر ما قبلها ، وتدخلها ياء النسب و علامة التنبيه و كل ذلك يوجب تغيرها ، فهى إذا كانت لا ما أضعف منها إذا كانت عينا ، وإذا كانت عينا فهى أضعف منها إذا كانت فاء ، فكلما بعدت عن الطرف كان أقوى لها ، وكلما قربت من الطرف كان الإعلال لها ألزم ، و فى الإعلال ضرب من التخفيف ، و لذلك كان أخف عليهم من استعمال الأصل .

والأحوال الثلاثة التى تكون لحرف العلة و هو عين تكون كذلك له و هو لام ، فلا يخلو أمره من أحوال ثلاث : اما الاعلال و ذلك يكون بتغيير الحركات أو بقلبها الى لفظ آخر ، و أما بحذفها الساكن يلقاها ، أو لضرب من التخفيف ، الثالث أن تصح و تسلم (٥٩) .

ويتحدث النحويون هنا أيضا عن المقتضى و المانع ، فيذهبون الى أن نحو ظبي و غزو أسماء تجرى مجرى الصحيح أى لا هى معتلة ولا هى صحيحة فلا تعتل ياؤها ولا واوها ، لسكون ما قبلهما و أصل الاعتلال فيهما إما حركة ما قبلها كما فى نحو غزاورمى ، و الأصل غزو ورمى ، ونظير ذلك فى الاسم عضاورحى ، و الأصل عصورحى (٦٠) . و أما شبههما بالألف ، وإنما تكونان كذلك إذا سكتتا و كان قبل

الياء كسرة وقبل الواو ضمة ، فتصير ان كالألف لسكونهما وكون ما قبل كل واحدة منهما حركة من جنسهما ، كما أن الألف كذلك ، فهى ساكنة وقبلها فتحة والفتحة من جنس الألف فإذا سكن ما قبلها خرجتا من شبه الألف لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا . (٦١)

وإذا تحركت الياء و الواو و تحرك ما قبلهما لكن وقع بعدهما ساكن كما فى نحو القليان و النزوان ، و غزوا و رميا ، فإنهما لا تغلان لأنه لو أعلا والحالة هذه لأدى إلى إسقاط أحدهما فكان يلبس (٦٢) . لأنك إن قلبت الواو فى غزوا و الياء فى رميا ثم حذفتهما لا تبس التثنية بالواحد ، كما أن فى يغزوان و يرميان مانعا من القلب و هو ضم ما قبل الواو و كسر ما قبل الياء (٦٣) .

وهكذا نرى بوضوح ان الحكم النحوى أو التصريفى هنا يدور بين المقتضى و المانع ولا بد لتحقيقه من توفر المقتضى وانعدام المانع معا ، و واحد منها فقط لا يكفى .

١١ - التبادل بين حروف العلة :

و حروف العلة تتفاوت فيما بينها خفة وثقلا و بيانا وخفاء . وقد ترتب على هذا أحكام تصريفية منها أن ألف المقصور التى حذفت فى الوصل لالتقائها ساكنة مع التنوين ترد فى الوقف . و يوقف عليها بخلاف الياء فى قاض و ساع (٦٤) فلك فى هذه وجهان ، أجودهما حذف الياء ، لأنها لم تكن موجودة فى حال الوصل . . . هذا مع ثقلها ، و الوقف محل استراحة ، فتقول هذا قاض و مررت بقاض ، و هذا الوجه هو الجيد الأكثر لدى سيبويه ، و الوجه الآخر أن تثبت الياء
قرأ ابن كثير « انما أنت منذر ولكل قوم هادى » (٦٥) .

فالألف ترد في الوقف على خلاف الياء وذلك لخفة الألف : ألا ترى أن من قال في فَخِذٍ فَخِذٌ وفي عَضُدٍ عَضُدٌ لم يقل في جَمَلٍ جَمَلٍ لخفة الفتحة ، و يؤيد ذلك أنهم يفرون من الواو الى الألف في مثل قال و باع ، وقالوا : رضا في رضى ، ونها في نهى : فلذلك من استخفافهم الألف أعادوها في الوقف ولم يفعلوا ذلك في الياء لثقلها (٦٦) .

ومن الواضح في الفقرة السابقة أن النحويين يتحدثون عن الألف و الواو و الياء حديثهم عن الفتحة والضممة والكسرة ، فما هو خفيف هنا خفيف هناك والعكس .

وفي موازنة أخرى تدرك أن الياء أبين من الألف وأوضح ، و الواو أبين من الياء ، فألف المقصور غير المنصرف نحو سكرى وحبلى تثبت دائما : لأنه لا تنوين فيه فيكون الألف بدلا منه و قسوم من العرب يبدلون من هذه الألف ياء في الوقف فيقولون : هذه أفعى وحبلى ، وكذلك كل ألف تقع أخيرا ، لأن الألف خفية ، وهى أدخل فى الحلق قريبة من المهمزة ، و الياء أبين منها ، لأنها من الضم .

قال « ابن يعيش » : ولم يجيئوا بغير الياء لأن الياء تشبه الألف فى سعة المخرج ، وهى لغة لفزارة وناس من قيس ، وهى قليلة ، والأكثر الأول ، فاذا وصلت عادت الألف واستوت اللغتان ، وطىء يجعلونها ياء فى الوصل والوقف ، ومنهم من يجعلها واوا ، لأن الواو أبين من الياء ، إذ كانت الياء أدخل فى الضم فكانت أخفى منها (٦٧) .

وقد خلد فى ذهن النحويين أن الكسرة والفتحة أختان ، وكذا الألف والياء ، ولذلك فإن المصادر من الأجوف الواوى نحو حال وعاد وقام هى حيالا ، وعباذا ، وقياما ، والأصل حوالا ، وعواذا ،

وقواما ، فالواو فيها قلبت ياء ، وذلك لمجموع أمور ثلاثة أحدهما :
 أنها قد اعتلت فى الفعل والمصدر يعتل باعتلال فعله ، لأن كل
 واحد منهما يودى إلى صاحبه ، والثانى : كون الكسرة قبلها والكسرة
 بعض الياء ، والثالث : كون ما بعدها ألفا والألف تشبه الياء من جهة
 المد واللين ، وأنها تقلب فى مواضع فاجتماع هذه الأمور موجب
 لقلبها ياء (٦٨) .

وكان ذلك - أى قلب الواو ياء - أخف عليهم ، إذ كان العمل من
 وجه واحد ، لأن الخروج من الكسرة إلى الياء ثم إلى الألف التى
 تشبه الياء أخف عليهم من الخروج من الكسرة إلى الواو : ولذلك لم
 يأت فى أبنتهم خروج من كسرة إلى ضمة لازما ، وقل فى كلامهم
 نحو يوم لخروجهم من الياء إلى الواو ، فاجتماع هذه الأسباب علة
 لقلب هذه الواو ياء (٦٩) .

والطريقة الثلاثية التى يبنى بها الفعل الأجوف الواوى أو اليائى
 للمجهول من أمثلة التبادل بين حروف المد الثلاثة ، فحرف المد
 فى صيغة المبنى للمعلوم هو الألف التى تصير فى صيغة المبنى
 للمجهول إما واوا أو ياء فما كان من ذلك من ذوات الواو تصير ياء
 فى أعلى اللغات فتقول : قيل القول ، وصيغ الخاتم ، وكان الأصل
 قول بضم القاف وكسر الواو على قياس الصحيح ، فأرادوا إعلاله
 حملا على ماسمى فاعله ، فنقلوا كسر الواو إلى القاف بعد إسكانها
 ثم قلبوا الواو لسكونها ، وانكسار ما قبلها ياء فصار اللفظ بها « قبل »
 بكسرة خالصة وياء خالصة ، فاستوى فيه ذوات الواو وذوات الياء ،
 وهناك لغتان أخريان ، أولا هما « قيل » باشمام القاف شيئا من الضمة
 حرصا على بيان الأصل ، وتقول فى اللغة الثالثة قول القول فتبقى

ضمة القاف حرصا على بناء الكلمة فعلى هذا تكون قد حذفت كسرة الواو حذفاً من غير نقل . وما كان من ذوات الياء ففيه ثلاثة أوجه أيضاً أحدها بيع المتاع ، والأصل بيع فنقلت الكسرة من الياء الى الباء من غير قلب ، والوجه الثانى « بيع » باشمام الباء شيئاً من الضمة وقرأ الكسائى : « وغيض الماء » بالإشمام وقرأ غيره بإخلاص الكسرة على الوجه الأول . وتقول فى الوجه الثالث : بوع المتاع كأنك أبقيت ضمة الباء إشعاراً بالأصل ومحافظة على البناء ، وحذفت كسرة الياء فتستوى ذوات الواو الياء ، وأنشد ابن الأعرابى :

ليت وهل ينفع شيئاً ليت ليت شباباً بوع فاشترت (٧٠).

ولنا بعد هذا البسط أن نذهب الى أن بين صيغتى المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول تكاملاً ، فالأولى انفردت بالألف ، والثانية تراوحت بين الواو والياء فأكمل بالصيغتين توزيع حروف العلة الثلاثة . واللغة التى تشتم طريقة ثالثة تضم الى اللغتين الأخرين . إخلاص الواو وإخلاص الياء ، وهذه ثلاثية أخرى .

وظاهرة « الامالة » فى اللغة العربية مثال آخر من أمثلة التقارب بين حروف العلة بعضها بعضاً ، ولنا بهذا الصدد ثلاث طرق صوتية متكاملة . والإمالة : عدول بالألف عن استوائه وجنوح به الى الياء ، فيصير مخرجه بين مخرج الألف الضخمة وبين مخرج الياء ، وبحسب قرب ذلك الموضع من الياء تكون شدة الإمالة ، وبحسب بعده تكون خفتها ، والتفخيم هو الأصل ، والامالة طارئه ، والإمالة لغة بنى تميم والفتح لغة أهل الحجاز قال الفراء : أهل الحجاز يفتحون وعامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس يسرون الى الكسر من ذوات الياء ويفتحون فى ذوات الواو مثل قال وجال ، والممال كثير

فى كلام العرب ، فمنه ما يكون فى كثرة الاستعمال تفخيمه وامالته سواء ، ومنه ما يكون أجد الا مرين فيه أكثر و أحسن ، وكان عاصم يفرط فى الفتح ، و حمزة يفرط فى الكسر . و أحسن ذلك ما كان بين الكسر المفرط و الفتح المفرط والغرض من الاملالة تقريب الأصوات بعضها من بعض لضوب من التشاكل ، وذلك اذ اولى الألف كسرة قبلها أو بعدها نحو عالم ، فيميلون الفتحه قبل الألف الى الكسرة ، فيميلون الالف نحو الياء ، فكما أن الفتحه ليست فتحه محضة فكذلك الألف التى بعدها ، لأن الألف تابعة للحركة . فكانها تصير حرفا ثالثا بين الألف و الياء (٧١) .

١٢ - فاللغات فى ظاهرة الإمالة ثلاثة ، وإمالة تنتج لنا صوتا ثالثا بين الألف والياء هاء السكت :

والحركات من حيث دلالتها الوظيفية تنقسم إلى ثلاثة أقسام حركات الإعراب التى تلحق الكلمات المعربة ، وحركات البناء فى نحوأمس حيث ، وهى ما تلحق الكلمات المبنية ، والحركات التى تشبه حركات الإعراب كحركة المنادى المضموم وفتح اسم لا فى قولك : لارجل .

والتقسيم السابق قدمه النحويون فى حديثهم عن هاء السكت وقالوا بهذا الصدد إنها تزداد لبيان الحركة فى قولك : فيمه ، ولمه ، وعمه والمراد فيم ولم وعم ، والأصل فيما ولما وعمما ، دخلت حروف الجر على « ما » الإستفهامية ثم حذفت الألف للفرق بين الإخبار والاستخبار ، وبقيت الفتحه تدل على الألف المحذوفة ، ثم كرهوا أن يقضوا بالسكون فيزول الدليل والمدلول عليه ، فأتوا بالهاء ليقع الوقف عليها بالسكون ، وتسلم الفتحه التى هى دليل على

المحذوف ، وكأن العرب فى الحقيقة أتوا بهاء السكت تعويضا عن الألف المحذوفة وحماية للكلمة من أن يعتربها حذف آخر بعد حذف ألفها . وقد وقف ابن كثير « على » عمه « قوله تعالى : « عم يتساءلون » عمه « بالهاء ، ثم ان هذه الهاء تلزم اذا كان الفعل الداخلة عليه حرفا واحدا نحوعه ، وقه ، وشه ، ولا تلزم إذا كان ما دخلت عليه على أكثر من حرف . ومظنتها أن تقع بعد حركة متوغلة فى البناء نحو حسايه ، وماليه ، وكتايه ، واذا وصلت سقطت هذه الهاء لأنها انما دخلت شحا على الحركة لثلا يزيلها الوقف ، فأما الوصل فإن الحركة تثبت فيه ، فلم تكن حاجة إلى الهاء ... ولا تدخل هذه الهاء على معرب ، ولا على ما تشبه حركته حركة الإعراب ، فلذلك لا تدخل على المنادى المضموم ، وعلى المبنى مع نحو لارجل ، ولا على الفعل الماضى لشبه هذه الحركات بحركات الإعراب ، واذا لم تدخل على المشابه للمعرب فإن لا تدخل على المعرب كان ذلك بطريق الأولى ، وذلك من قبل أن حركات البناء المحافظ عليها أقوى ، من حيث إنها تجرى مجرى حروف تركيب الكلمة التى لا يستغنى عنها ، لاسيما اذا صارت دلالة وأمارة على شى محذوف (٧٢) .

ويؤتى بهاء السكت لبيان حروف المد واللين ، كما يؤتى بها لبيان الحركات نحو وا زيدا وعمراه وغلامهوه ... لثلا يزيل الوقف ما بها من المد . ولا تكون هذه الهاء إلا ساكنة ، لأنها موضوعة للوقف والوقف إنما يكون على الساكن ، وتحريكها لحن وخروج عن كلام العرب ، لأنه لا يجوز ثبات هذه الهاء فى الوصل فتحرك ، بل إذا وصلت استغنيت عنها بما بعدها من الكلام فتقول :

وازيداه ، فاذا وصلت قلبت : وازيدا وعمرا فتلحق الهاء الذي
تقف عليه وتسقطها من الذي تصله فأما قول الشاعر :

يا مرحباه بحمار عفراء (٧٣)

يا مرحباه بحمارنا جية

فضرورة وهوردي في الكلام لا يجوز

فحالة الوصل لا تحتاج إلى الهاء ، وحالة الوقف تحتاج إليها

وهناك منزلة بين المنزلتين ، جاء في قول الشاعر :

له زجل كأنه صوت حاد

فقد حذف الواو من كأنه لا على حد الوقف ، ولا على حد الوصل أما

الوقف فيقتضى بالسكون : « كأنه » ، وأما الوصل فيقتضى بالمطل

وتمكين الواو « كأنه » ، فقوله « كأنه » بالضم من غير إشباع كأنه

منزلة بين المنزلتين : الوصل والوقف وكذلك أيضا : يا مرحباه بحمار

ناجية فشباهت الهاء في « مرحباه » ليس على حد الوقف ولا

على حد الوصل ، أما الوقف فيؤذن بأنها ساكنة و أما الوصل فيؤذن

بحذفها أصلا فشباهتها في الوصل متحركة منزلة بين المنزلتين (٧٤)

فهاء السكت تلحق نوعا واحدا من الأنواع الثلاثة للحركات في

حالة الوقف وهي عادة تكون ساكنة ، وهذه حالة واحدة من

حالات ثلاث ثانيتهما : حذفها في الوصل ، وثالثتهما : إثباتها في

الوصل متحركة ، وهذه هي المنزلة بين المنزلتين : لأن إثباتها علامة

للوقف وتحريكها علامة للوصل .

والحالة الوسطى التي عهدناها مع هاء السكت المتحركة أجدها

فيما قاله النحويون عن طرق الوقف فإذا أخذنا الوصل والوقف في

الاعتبار . أمكننا رسم التصور الثلاثي التالي :

١ - حالة الوصل بالحركات ٢ - حالة الوقف بالسكون

٣ - حالة الوقف بالتضعيف والروم والإشمام .

والوقف بالاسكان هو الأصل وعليه أكثر العرب والقراء وهو القياس ، وأما سائر اللغات فللفرق بين ما يكون مبنيا على السكون على كل حال وبين ما يتحرك فى الوصل ، فأتوا بالوقف بما يدل على تحريك الكلمة فى الوصل ، وأنه ليس من قبيل ما هو ساكن على كل حال ، إلا أن ذلك متفاوت فبعضه أوكد من بعض ، فالروم أوكد من الإشمام ، لأن فيه شيئا من جوهر الحركة وهو الصوت ، وليس فى الإشمام ذلك ، والتضعيف أوكد منهما لأنه بين بحرف وذلك بينا بإشارة أو حركة ضعيفة (٧٥) .

ويكاد الاقتباس فى الفقرة السابقة يقدم لنا ثلاثة أنماط من السكون أولاها : سكون البناء وهو يلزم الكلمة دائما ، ثانيها : سكون الوقف وهى يفارق الكلمة إذا وصلت بغيرها ثالثها : سكون الإعراب وهو يلزم الأفعال المجزومة .

والسكون المقابل للحركة هو سكون الوقف المقابل للوصل ، وبين السكون والحركة حالة وسطى ذات ثلاث درجات ، أقربها فى باب الحركة وأقواها درجة الوقف بالتضعيف لأن التضعيف يبين بحرف ، ويستدعى بيان الحرف بحرف آخر تولد حركة بينهما ولوخفية ، ويلى هذا درجة الروم ، لأن فيه شيئا من جوهر الحركة وهو الصوت ، وأخيرا تأتى درجة الإشمام وهو أبعدا عن الحركة وأقربها الى السكون لأنه يخلو من صوت الحركة (٧٦) .

ومن الممكن تصوير حالتى الوصل والوقف وما يقع بينهما من حالة

وسطى فى شكل نصف دائرة على النحو التالى :

روم

| | |
|-------|-------|
| اشمام | تضعيف |
| سكون | حركة |
| «وقف» | «وصل» |

ولا يجوز إستعمال درجات الوقف كلها مع كل الأسماء ، فالإسم المرفوع فقط يوقف عليه بالإسكان ، والإشمام والروم والتضعيف (٨٧) . أما المنصوب والمجرور فيوقف عليه بالإسكان والروم والتضعيف فقط . (٨٨)

والوقف بالتضعيف له شرائط ثلاثة ، وهذه الشرائط تتطابق وطبيعة التضعيف ، اذ هو أن تضاعف الحرف الموقوف عليه بأن تزيد عليه حرفا مثله فيلزم الادغام نحو هذا خالد وهذا فرح (٨٩) . والشرط الأول : أن يكون الحرف الموقوف عليه حرفا صحيحا ، والآخر : ألا يكون همزة ، والثالث أن يكون ما قبل الاخر متحركا ؛ لأنه اذا كان معتلا منقوصا أو مقصورا لم يكن فيه حركة ظاهرة فيداخله الاشمام والروم البيان الحركة ، واذا كان آخره همزة لم يجز فيه التضعيف بشعل اجتماع الهمزتين ، ألا ترى أنه لم يأت فى المضاعف العين اجتماع الهمزتين الا فى نحو رأس وسأل مع كثرة ما جاء من المضاعف ولا يكون الا فيما كان قبل آخرة متحرك لأنه ان كان ساكنا وضاعفت اجتمع معك ثلاثة سواكن ، وذلك فيما لا يكون فى كلامهم (٩٠) .

١٣ - الوقف على ما آخره همزة :

والهمزة فى آخر الكلمات على ضربين ساكن ما قبلها نحو

الوٲء والبطء والرءء ، ومنتحرك نحو الكلاء والرشاء . فأما الساكن ما قبلها :

١ - فمن العرب من يبدل منها حرف لين فيجعلها في الرفع واوا وفي الجرءاء وفي النصب ألفا بقلبها على حركة نفسها فيقول في هذا الوٲء ، الوٲو ، وفي مررت بالوٲء : بالوٲى ، فيسكن ما قبل الواو والياء ، لأنه كان كذلك قبل القلب ، ويقولون في النصب رأيت الوٲا ، فتمتتح ما قبل الألف ، لأن الواو والياء يمكن إسكان ما قبلهما ، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ، ولا يفرقون بين المضموم الأول والمكسور فتقول : هذا البطوو الرءو ومررت بالبطى والرءى ورأيت البطا والرءا ، كما يقولون في المفتوح الأول : هذا الوٲو ، ومررت بالوٲى ، ورأيت الوٲا (٨١) .

ب - ومنهم من يلقون الحركات في الهمزة على الساكن قبلها ضمة كانت أو كسرة أو فتحة فتقول : هذا الخبؤ ، ومررت بالخبئى ، ورأيت الخبأ (٨٢) .

ج - ومنهم من يقلب الهمزة حرفا لنا بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها فيديرها حركة ما قبلها فيقول في الرفع . هذا الوٲو والبطو والرءو ، ومررت بالوٲى والبطى والرءى ، ورأيت الوٲا والبطا والرءا (٨٣) .

فهذه ثلاثة طرق في الوقوف على الهمزة التى يكون ما قبلها ساكنا :

- ١ - قلبها حرف لين أو مد مع إبقاء ما قبلها ساكنا كما كان .
- ب - قلبها حرف لين أو مد مع نقل حركتها إلى الساكن قبلها .
- ج - ابقاؤها همزة ، مع نقل حركتها إلى الساكن قبلها .

ويجمع هذه الطرق الثلاثة إحساس العرب بأن الهمزة صوت خفى ، إذ هى أبعد الحروف وأخفاها وسكون ما قبلها يزيد بها خفاء : ولذلك لجأت الطريقة الثالثة إلى إظهارها بتحريك ما قبلها لأن هذا من شأنه تبيين الهمزة ، لأنك مع المتحرك ترفع لسانك بصوت ، ومع الساكن ترفعه بغير صوت (٨٤) . والوقوف هنا يتجسد فى تسكين الهمزة .

أما الطريقة الأولى فقد فرت من الهمزة الى أصوات أخرى أوضح منها وأبين ، فالهمزة أدخل الحروف إلى الحلق ، وكلما سفّل الحرف خفى جرسه ، وحروف المد أو اللين أبين منها لأنها أقرب الى الضم فالواو من الشفتين ، والياء من الفم ، والألف وان كان مبدؤها الحلق ، إلا أنها تمتد حتى تصل إلى الفم ، فتجد الفم والحلق منفتحين غير معترضين على الصوت بحصر ، ثم إن بين الهمزة وحروف المد واللين مناسبة ولذلك تبدل منها عند التخفيف (٨٥) .

ومن الواضح أن الطريقة الثانية هى أقوى الطرق فى توضيح الهمزة وتبينها ، لأنها جمعت الطريقتين الأولى والثالثة معا ، فقلبت الهمزة حرف مد ولين كما تقلب حركتها إلى الساكن قبلها . وهكذا تتفاوت الطرق الأدائية الثلاث فى محاولة البعد عن خفاء الهمزة وان اتفقت فى الإحساس بأنها صوت خفى .

ويبدو أن من قلب ونقل كان يتفق مع السائد فى الوقف على ما آخره همزة قبلها متحرك ، فالعرب متفقون على قلبها فى هذه الحال حرف مد أو لين ، فبنوتميم يقفون على المرفوع بالواو ، فيقولون هذا الكلو والخطو والرشو ، وعلى المنصوب بالألف نحو :

رأيت الكلا والخطا والرشا ، وعلى المجرور بالياء فيقولون : مررت بالكلى والخطى والرشى ، أما أهل الحجاز فيقفون بالألف فى جميع الحالات ، رفعا ، ونصبا ، وجرا اذا كان ما قبل الهمزة مفتوحا فيقولون هذا الكلا ، ورايت الكلا ومررت بالكلا بقلب الهمزة ألفا على حد قلبها فى راسى وفأس ، واذا انضم ما قبلها قلبت واوا ، وكذا تقلب ياء إذا انكسر ما قبلها (٨٦) .

والحق ان الوقف على ما آخره همزة يرينا أولا كيف أن العربية تفر من الخفاء إلى البيان فى إخراج أصواتها ، كما يرينا القرابة الوثقى بين الحركات الثلاثة ، الضمة ، والفتحة ، والكسرة ومقابلاتها من حروف العلة الواو والألف والياء ، ولقد أدركت العربية هذه الصلة فى وصلها لكلامها ، كما أدركتها فى وقوفها عليه .

١٤ - خاتمة :

وأكتفى عند هذا الحد بما سطرته عن استخدام العربية لحركاتها الثلاثة فى التطريز اللغوى والتفريق بين الوظائف النحوية المختلفة ، أو الصيغ الصرفية ، وقد وضح أن ما أثبتته العربية للحركات الثلاثة أثبتته أيضا لمقابلاتها من حروف العلة . وكان ذلك فى الوصل و الوقف على حد سواء .

والحق أن العربية استغلت هذه الوسيلة بذكاء شديد ، وقامت بتوزيع هذه الحركات الثلاثة توزيعا دقيقا ، ومن يتبطن المفردات اللغوية بقليل من الإمعان يدرك هذه الحقيقة ، فضمير النصب أو الجر المتصل (المنصوب أو المجرور) مفتوح بعده ألف مع المفردة المؤنثة - « ها » بعد الحركات الثلاثة على السواء ، لكنه مكسور

بعد كسرة ، مضموم بعد فتحة وضمة مع بقية أفراد الغائب -
(المفرد - المثنى - الجمع بنوعيه) .

فنحن هنا نرى استيفاء الضمير ذاته للحركات الثلاثة ، كما نرى استيفاء ما قبل ضمير غير المفردة للحركات الثلاثة كذلك ، وأخيرا تلحاً العربية الى الصيغة للتفريق بين المثنى وجمع المذكر ، وجمع المؤنث في اللاحقة الضميرية هما ، هم ، هن ، . . واذا ما اعتبرنا هذه اللواحق الثلاثة تمثل مجموعة واحدة ، أمكننا بهذا الصدد تقديم صورة ثلاثية لضمائر النصب والجر على النحو التالي :

- ١ - ها مفردة مؤنثة
- ٢ - هما ، هم ، هن مثنى ، جمع مذكر ، جمع مؤنث .
- ٣ - ه مفرد مذكر .

وفي هذا التقسيم الثلاثى تكون علامة المفرد المذكر عدم وجود العلامة ، أوهى العلامة الصفيرية ، وهذا يتفق مع ما ذكره النحويون من أن المفرد أصل لغير المفرد فى باب العدد ، والتذكير أصل لغير التذكير فى باب النوع .

كذا أفادت العربية من هذا التطريز فى ضمائر الخطاب فى حال الرفع ، فأعطت المفرد المذكر فتحة فى أنت ، وكسرة للمخاطبة أنت ، وضمة لما سواهما ثم فرقت بين أفراد حركة الضمة باللاحقة الضميرية : أنتما ، أنتم ، أنتن بحيث أصبح لكل فرد من أفراد المخاطبين صيغة خاصة به .

ولقد أفادت العربية من التلون الحركى فى التفرقة بين بعض صيغ المونث بألف التانيث المقصورة ، فبعض أمثلة هذا النوع من الأسماء المؤنثة يكون على وزن « فعلى » بضم فسكون اسما أو وصفا

أو مصدرا نحو أنثى وحلبى وبشرى و « فعلى » بالفتح أنثى « فعلان » كسكرى ، أو مصدرا كدلوى . أو جمعا كجرحى ... وفعلى بالكسر مصدرا كذكرى أو جمعا كظربى وحجلى (٨٧) .

كذلك نلمس التلون الحركى فى بعض صيغ جمع التكسير للكثرة فبعض الأسماء بجمع على « فعلة » بفتحتين وبعضها على « فعلة » بضم ففتح ، وبعضها على فعلة « بكسر ففتح ، أى أن فاء الكلمة أو الصيغة تحرك بالحركات الثلاث تبعا للمفرد الذى يأتى منه الجميع فبررة وكتبة وسفرة على وزن « فعلة » من بارو كاتب وسافر ، وهى أوصاف على وزن فاعل لمذكر عاقل صحيحة اللام ، وغزاة ورماة على وزن فعلة من غازورام ، وهى أوصاف على وزن فاعل لمذكر عاقل معتلة اللام ، ودرجة ، قرطة وكوزة على وزن « فعلة » من درج وقرط وكوز على وزن « فعل » بضم فسكون (٨٨) .

والوزنان الاولان فعلة وفعلة مفرد هما واحد الا فى أن الاول يكون صحيح اللام ، والثانى يكون معتل اللام ، وكأن الخلاف فى حركة الفاء انما كان للفرقة بين الصحيح والمعتل .

والحديث عن النمط الثلاثى فى الصيغة العربية مثال آخر من السلوك اللغوى التى رأت العربية أن تقدمه فى إطار ثلاثى .

المهامش و التعليقات

- (١) شرح المفصل ج - ١ - ٥١
- (٢) شرح الكافية ج ١ - ٢٢ - ٢٤
- (٣) الاعراب و التركيب بين الشكل و النسبة للمؤلف .
- (٤) شرح المفصل ج ١ - ٥٢
- (٥) الكتاب ج ١ - ١٨٠

- (٦) انظر الجمع ج ١ - ٣٨ في ثلاثية أخرى فيما يتعلق بالصور الثلاث التي تأتي عليها الأسماء الستة
- (٧) شرح المفصل ج ٤ - ١٣٨ - ١٣٩ ، ج ٥ - ٣
- (٨) شرح المفصل ج ٨ - ٩
- (٩) شرح المفصل ج ٨ - ٨٣
- (١٠) شرح المفصل ج ٢ - ١١٩
- (١١) شرح المفصل ج ٦ - ٨٤ - ٩٠ مع الهوامع ج ٢ - ١٠٠ ، ١٠١
- (١٢) شرح المفصل ج ٤ - ١٣٢ ، مع الهوامع ج ٢ - ٧٥ ، شرح الكافية ج ١ - ٢٤٩
- (١٣) شرح المفصل ج ٤ - ١٣٣
- (١٤) السابق
- (١٥) معنى اللبيب ج ٢ - ١٣٥
- (١٦) شرح المفصل ج ٨ - ٩٦
- (١٧) السابق - ٩٧
- (١٨) شرح المفصل ج ٢ - ١٠٩
- (١٩) مع الهوامع ج ٢ - ١٢٠ ، شرح المفصل ج ٢ - ١٠٩ ، ١١٠
- (٢٠) شرح المفصل ج ٢ - ١١٠ ، مع الهوامع ج ٢ - ١٣٩
- (٢١) شرح المفصل ج ٢ - ١١١
- (٢٢) شرح المفصل ج ٢ - ١١٢
- (٢٣) شرح المفصل ج ١ - ١١٢
- (٢٤) شرح المفصل ج ٧ - ٥١٥٠١ ، مع الهوامع ج ٢ - ١٥٠١٤
- (٢٥) شرح المفصل ج ٧ - ٥٢ ، ٥٣ ، مع الهوامع ج ٢ - ١٤ ، ١٥
- (٢٦) شرح المفصل ج ٧ - ٥ ، وقد تحرز باللوازم من ضمير المفعول نحو ضربك و ضربه ، لأن ضمير المفعول يقع كالم متصل من الفعل .
- (٢٧) الأصل في رموا و غزوا ، رَمَيُوا و غَزَوْا ، فتحركت الياء و الواو ، و انفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ثم وقعت الواو التي هي ضمير الفاعل بعدها فحذفت الألف لالتقاء الساكنين و بقيت الفتحة قبلها تدل عليها .
- (٢٨) شرح المفصل ج ٣ - ٨٦
- (٢٩) شرح المفصل ج ٩ - ٣٧ ، مفتاح العلوم - ٣٥ .
- (٣٠) شرح المفصل ج ٧ - ٨
- (٣١) السابق ، نفس الصفحة
- (٣٢) شرح المفصل ج ٧ - ٥٨ ، مع الهوامع ج ٢ - ١٦٣
- (٣٣) شرح المفصل ج ٧ - ٥٩ ، مع الهوامع ج ٢ - ٢١١ ، ٢١٢
- (٣٤) شرح المفصل ج ٣ - ١٢٧
- (٣٥) شرح المفصل ج ٤ - ١٤ ، ١٥ ، مع الهوامع ج ٢ - ٥٢
- (٣٦) مع الهوامع ج ٢ - ١٥٣ ، شرح المفصل ج ٤ - ١٩

- (٣٧) شرح المفصل ج ٤ - ١٦ .
- (٣٨) همع الهوامع ج ١ - ٣٩ شرح المفصل ج ٤ - ١٥
- (٣٩) شرح المفصل ج ٩ - ٥١
- (٤٠) شرح المفصل ج ٩ - ٥١
- (٤١) شرح المفصل ج ٩ - ٥٢
- (٤٢) همع الهوامع ج ٢ - ١٣٠
- (٤٣) شرح المفصل ج ٩ - ١٢٧
- (٤٤) همع الهوامع ج ١ - ٢٤
- (٤٥) شرح المفصل ج ٩ - ١٢٣ ، همع الهوامع ج ٢ - ٢٠٠
- (٤٦) شرح المفصل ج ١ - ٩٠
- (٤٧) شرح المفصل ج ١٠ - ١١
- (٤٨) شرح الكافية ج ١ - ٢٤ ، همع الهوامع ج ٢ - ١٥٧
- (٤٩) شرح المفصل ج ٩ - ٧٤ ، همع الهوامع ج ٢ - ١٥٧
- (٥٠) شرح المفصل ج ١٠ - ٥٩
- (٥١) السابق - ٦٢
- (٥٢) شرح المفصل ج ١٠ - ٦٤
- (٥٣) السابق ، نفس الصفحة
- (٥٤) السابق ص ٦٤ ، ٦٥
- (٥٥) شرح المفصل ج ١٠ - ٦٨
- (٥٦) شرح المفصل ج ١٠ - ٦٩
- (٥٧) شرح المفصل ج ١٠ - ٧٠
- (٥٨) شرح المفصل ج ١٠ - ٧٠
- (٥٩) شرح المفصل ج ١٠ - ٩٨ - ١٢٠
- (٦٠) شرح المفصل ج ١٠ - ٩٨
- (٦١) شرح المفصل ج ١٠ - ٩٩
- (٦٢) شرح المفصل ج ١٠ - ٩٨
- (٦٣) شرح المفصل ج ١٠ - ٩٩
- (٦٤) شرح المفصل ج ٩ - ٧٦
- (٦٥) شرح المفصل ج ٩ - ٧٥
- (٦٦) شرح المفصل ج ٩ - ٧٦
- (٦٧) شرح المفصل ج ٩ - ٧٧
- (٦٨) شرح المفصل ج ١٠ - ٨٧
- (٦٩) شرح المفصل ج ١٠ - ٨٧

- (٧٠) شرح المفصل ج ٧ - ٧٠ ، همع الهوامع ج ٢ - ١٦٥
- (٧١) شرح المفصل ج ٩ - ٥٤ ، ٥٥ ، همع ج ٢ - ٢٠٠ الا مالى ج ١ - ٦٥
- (٧٢) شرح المفصل ج ٩ - ٤٥ ، ٤٦ ، ج ١٠ - ٢ ، همع الهوامع ج ٢ - ٢٠٦ ، ٢١٠
- (٧٣) شرح المفصل ج ٩ - ٤٦ ، همع الهوامع ج ٢ - ٢٠٦
- (٧٤) شرح المفصل ج ٩ - ٤٦ نقلا عن ابن جنى ، همع الهوامع ج ٢ - ٢١٠
- (٧٥) شرح المفصل ج ٩ - ٧٠ ، همع الهوامع ج ٢ - ٢٠٧
- (٧٦) شرح المفصل ج ٩ - ٧٠
- (٧٧) شرح المفصل ج ٩ - ٦٧
- (٧٨) شرح المفصل ج ٩ - ٦٨
- (٧٩) شرح المفصل ج ٩ - ٦٧
- (٨٠) شرح المفصل ج ٩ - ٧٣
- (٨١) ج ٩ - ٧٤ همع الهوامع ج ٢ - ٢٠٨
- (٨٢) شرح المفصل ج ٩ - ٧٣
- (٨٣) شرح المفصل ج ٩ - ٧٤ ، همع الهوامع ج ٢ - ٢٠٨ - ٢٠٩
- (٨٤) شرح المفصل ج ٩ - ٧٣
- (٨٥) شرح المفصل ج ٩ - ٧٣
- (٨٦) شرح المفصل ج ٩ - ٧٤
- (٨٧) همع الهوامع ج ٢ - ٧١
- (٨٨) همع الهوامع ج ٢ - ٧٨

مراجع البحث

- أولا : القرآن الكريم
- ثانيا : المصادر النحوية
- ١ - ابن جنى ، أبو الفتح عثمان بن جنى
الخصائص
٣٢٢-٣٩٢ هـ
القاهرة ١٩٥٥
- ٢ - ابن الشجرى ، هبة الله بن على الحسنى
الأمالى الشجرية
٥٤٢ هـ
بيروت د . ت
- ٣ - ابن هشام ، جمال الدين محمد عبدالله بن يوسف
معنى اللبيب عن كتب الأعراب
٧٦٧-٨٠٧ هـ
القاهرة ١٩٢٨
- ٤ - ابن يعيش ، أبو البقاء يعيش بن على
شرح المفصل
٥٥٦-٦٤٣ هـ
القاهرة د . ت

- ٥ - الرضى ، محمد بن الحسن
شرح الكافية
حيدرآباد د. ت - ١٨٠ هـ
١٩٦٦
- ٦ - سيويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر
القاهرة
٩١١ هـ -
القاهرة
١٩٠٩
- ٧ - السيوطى ، جلال الدين عبدالرحمن
همع الهوامع
همع الهوامع
نالتا : المراجع النحوية :
محمود شرف الدين
القاهرة ١٩٨٤
- الاعراب والتركيب بين الشكل والنسبة

